

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة محمد خيضر - بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

الموضوع

دور التدقيق الخارجي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية
دراسة ميدانية لمكتب محافظ الحسابات - ولاية بسكرة -

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: محاسبة وتدقيق

الأستاذ المشرف

- بلوفي عبد الحكيم

إعداد الطالبتان

- علاوة نسيمة

- هامل منى

لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
بسكرة	رئيسا	- أستاذ دكتور	- بن عيشي بشير
بسكرة	مقرا	- أستاذ	- بلوفي عبد الحكيم
بسكرة	مناقشا	- أستاذ محاضر أ	- عزوز ميلود

الموسم الجامعي: 2021 - 2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية



الموضوع

دور التدقيق الخارجي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية
دراسة ميدانية لمكتب محافظ الحسابات - ولاية بسكرة -

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: محاسبة وتدقيق

الأستاذ المشرف

- بلوفي عبد الحكيم

إعداد الطالبتان

- علاوة نسيمة

- هامل منى

لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
بسكرة	رئيسا	- أستاذ دكتور	- بن عيشي بشير
بسكرة	مقرا	- أستاذ	- بلوفي عبد الحكيم
بسكرة	مناقشا	- أستاذ محاضر أ	- عزوز ميلود

الموسم الجامعي: 2021 - 2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي جَعَلَ الْمَوْتَ
وَالْحَيَاةَ وَالَّذِي
يُعِيدُ النَّاسَ
وَالَّذِي يُنَزِّلُ
الْمَطَرَ وَالَّذِي
يُحْيِي الْمَوْتَى
وَالَّذِي يُنَزِّلُ
الْمَطَرَ وَالَّذِي
يُحْيِي الْمَوْتَى

الشكر والتقدير

أول الشكر لله الواحد القهار صاحب الفضل والإكرام أكرمنا بنعمة الإسلام ويسر لنا سبيل العلم، فله الشكر حتى يرضى وله الشكر بعد الرضا والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم تسليما كثيرا.

ثم كامل الشكر والتقدير للأستاذ المشرف بلوفي عبد الحكيم صاحب الفضل بعد الله، جزاه الله عنا أفضل الجزاء على نصائحه وتوجيهاته لكي يظهر هذا العمل على هذا الشكل فجزاه الله جنة الفردوس.

كما لا يفوتنا أن نشكر أسرة مكتب محافظ الحسابات وعلى رأسهم الأستاذ نجاعي علي أولا من أجل قبوله تولى مهمة المساعدة وثانيا من أجل توجيهاته وسعة صدره له كل الشكر والتقدير.

ثم نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى عائلتنا على كل الدعم والتشجيع على مواصلة المسيرة العلمية لهم منا كامل الشكر والامتنان.

كما نشكر كل من مد لنا يد العون من قريب أو بعيد ولو بالدعاء بظهر الغيب، بورك فيهم جميعا وجزاهم الله عنا الجزاء الأوفى.

والله المسؤول أن ينفع بهذا العمل على قدر العناء فيه وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم إنه على ذلك لقادر.

الإهداء

إذا كان الإهداء يعبر ولو بشيء اليسير من الوفاء فالإهداء
إلى التي على بساط الأوجاع ولدتنا وبأيدي الآلام ربتنا وبعيون التعب رعتنا وبصدر
الحنان حفظتنا وفي الخلوات تضرعت لله ودعت لنا اللهم اجعلها سعيدة الدارين لا
تشتكي هما ولا حزنا ولا مرض أي .

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار وعلمنا العطاء دون الانتظار إلى الذي نحمل اسمه بكل
افتخار أبي يا قدوتي فالحياة مهما يتعاضم من حولي الناس إلى بطلي بأبسط ما يفعله من
أشياء إلى ظلي الذي آوي إليه في كل حين إلى أعظم قلب فالوجود أبي رعاك المولى
وجزاك من الثواب دمت لي أبي وحببي ورفيقي .

إلى الذين تربطني بهم أسمى علاقة في الوجود إلى سندي الدائم إلى الظهر الذي أحتمي
به إلى الكتف التي اتكى عليها إخوتي الأعزاء .

إلى زهرات منزلي إلى من يحملن في عيونهن ذكريات طفولتي إلى مأمني وأماني وأمتي
واطمئنتاني إلى من ساعدني للوصول إلى هذا اليوم إلى اللواتي بفضلهن اقطف ثمار
مشواري الدراسي أخواتي .

إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق نحو النجاح إلى من تكاتفنا يدا بيد للصعود لأعلى
المراتب إلى رفيقات دربي دون استثناء .

إلى من علموني حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجلى عبارات في
العلم إلى من صاغوا لي علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لي سيرة العلم والنجاح إلى
أساتذتي الكرام .

إلى كل من ضاقت بهم الأسطر ووسع لهم قلبي إلى كل من سقطوا سهوا مني إلى كل من
يعرفني ومن لا يعرفني .

علاوة نسيمة

الإهداء

أهدي عملي هذا إلى أعز الناس
إلى الشخصين اللذين لهما كل الفضل في حياتي بعد الله سبحانه وتعالى وهما والداي
فكم وقفتما بجانبي وكم تحملتما عثراتي وسندتmani وجهدتما كثيرا حتى وصلت لما أنا
عليه اليوم.

إلى إخوتي مصطفى وهداية، إلى صديقتاي أحلام ونسيمة رفيقتي دربي على مدار
الخمس سنوات من دراستنا الجامعية اللتان لم تخذلاني يوما وإلى صديقتي المقربة ابنة
قلبي بثينة بلحلة التي لطالما فرحت لفرحي وحزنت لحزني أكثر مني التي دوما كانت
وستكون بجانبي وكذلك كل أفراد عائلتها الكريمة الذين اعتبروني فردا منهم وجميع
الأساتذة الكرام الذين كان لهم الفضل إلى وصولي لهذه المرحلة وتقديمي هذا العمل.
وإلى كل شخص ساعدني أو ساندني أو نصحني في يوما ما أهدي لكم ثمرة عملي هذا.

هامل منى

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على دور التدقيق الخارجي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة واختبار الفرضيات اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي قمنا بدراسة ميدانية لمكتب محافظ الحسابات بولاية بسكرة .

وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزها وجود دور هام لمحافظ الحسابات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، من خلال تطبيق إجراءات التدقيق وفق معايير التدقيق المتعارف عليها دولياً.

كما خلصت الدراسة في النهاية إلى وضع مجموعة من التوصيات منها ضرورة الاهتمام بموضوع المحاسبة الإبداعية وطرق الحد من ممارستها من قبل الباحثين الأكاديميين والمؤسسات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الخارجي، محافظ الحسابات، المحاسبة الإبداعية.

Abstract:

This study aims to shed light on the role of external auditing in reducing creative accounting practices on financial statements, and to achieve the objectives of this study and test hypotheses we relied on the analytical descriptive approach in the theoretical aspect, but on the practical side we conducted a field study of the Office of the Governor of Accounts in The State of Biskra.

This study has reached several results, most notably the presence of a significant and important role for the auditor in reducing creative accounting practices by applying audit procedures in accordance with internationally accepted audit standards.

The study also concluded in the end to make a set of recommendations, including the need to pay attention to the topic of creative accounting and ways to reduce its practices by academic researchers and economic institutions.

Keywords: External audit, account portfolios, creative accounting.

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
12-11	أنواع المراجعة الخارجية.	01
14-13	الأهداف التقليدية والمعاصرة للتدقيق الخارجي.	02
42	أوجه الاختلاف بين المحاسبة والتدقيق.	03
48	أساليب ممارسات المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية.	04
52	الاتجاهات والأساليب الحديثة للكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية.	05
64	إعادة تقييم الأصل (أرض)	06
65	المخزون السلعي للمؤسسة "س"	07

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
11	أنواع المراجعة الخارجية.	01
19	معايير التدقيق الخارجي.	02
25	أشكال المحاسبة الإبداعية.	03
47	نتائج استخدام المحاسبة الإبداعية.	04
58	الهيكل التنظيمي لمكتب محافظ الحسابات.	05

مقدمة

مقدمة

ظهرت الحاجة للتدقيق الخارجي مع ظهور المحاسبة وذلك بسبب تطور الوسائل والتقنيات المستعملة في الغش والتلاعب المحاسبي، حيث أصبحت الأهمية المتزايدة للتدقيق الخارجي أحد الميادين الواسعة التي تستمر في النمو بشكل كبير وملحوظ، ولأن عملية التدقيق تبدأ عند انتهاء عملية المحاسبة فهي تعتبر وسيلة كفيلة ومؤهلة للحكم على مدى تعبير مخرجات النظام المحاسبي عن الوضع الفعلي المعاش داخل المؤسسة، إذ تعتبر وكيلا وضامنا في نفس الوقت من جهة المدى الذي يتوافق مع المعايير المحاسبية شكلا، ومن جهة أخرى في الجوهر، وذلك ما جعل المحاسبون يبتكرون ويبدعون في عمليات التحايل وإظهار الطرق الجديدة في التلاعب من بينها موضوع دراستنا وهو ما يسمى بالمحاسبة الإبداعية أو التجميلية التي ظهرت في بداية عهد الثورة الصناعية، حيث يقوم المحاسبون من خلال الاستعانة بأساليبها إلى إظهار قوائم المنشآت في صورة غير حقيقية وغير صادقة، فالمحاسب هنا يستطيع أن يتلاعب في القوائم المالية بناء على رغبة إدارته لإظهار النتائج لصالحها.

أولا: الإشكالية

من أجل معالجة موضوعنا هذا نطرح الإشكالية التالية:
ما هو دور التدقيق الخارجي في الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها؟

الأسئلة الفرعية:

- ولتبسيط إشكالية الدراسة نطرح الأسئلة الفرعية التالية:
1. هل تساهم إجراءات التدقيق الخارجي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية؟
 2. هل تساهم المعايير العامة للتدقيق الخارجي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية؟
 3. هل يطبق المدقق الخارجي الإجراءات التي تحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

- للإجابة على الأسئلة السابقة نطرح الفرضيات التالية:
1. تساهم إجراءات التدقيق الخارجي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.
 2. تساهم المعايير العامة للتدقيق الخارجي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.
 3. يطبق المدقق الخارجي الإجراءات التي تحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

ثالثا: أهمية الدراسة

تتجلى أهمية هذه الدراسة في إظهار دور التدقيق الخارجي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية كما تبين منظورها الأخلاقي ومدى خطورتها على القوائم المالية.

رابعا: أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

مقدمة

- التعرف على المحاسبة الإبداعية وأساليبها وأسباب ظهورها.
- التعرف على معايير وإجراءات التدقيق الخارجي.
- إبراز دور المدقق الخارجي في الكشف عن المحاسبة الإبداعية.
- إبراز دور التدقيق الخارجي في الحد من المحاسبة الإبداعية ومراقبتها.

خامسا: منهج الدراسة والأدوات المستخدمة

- (1) **منهج الدراسة:** قمنا في الجانب النظري بعرض مختلف المفاهيم والتعاريف المتعلقة بالموضوع من مختلف المصادر وذلك بإتباع المنهج الوصفي التحليلي، أما الجانب التطبيقي فاعتمدنا على منهج دراسة الحالة لفهم وتفسير نتائج الدراسة الميدانية لإظهار دور التدقيق الخارجي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال الزيارات الميدانية للمؤسسة محل الدراسة.
- (2) **الأدوات المستخدمة:**
 - في الجانب النظري: المسح المكتبي والإلكتروني.
 - في الجانب التطبيقي: المقابلة الشخصية وجمع المعلومات من مكتب محافظ الحسابات.

سادسا: دوافع اختيار موضوع الدراسة

أسباب شخصية:

- بحكم التخصص الدراسي في مجال المحاسبة والتدقيق.
- الرغبة في معرفة المحاسبة الإبداعية وطرق الحد منها.

أسباب موضوعية:

- المساهمة في موضوع المحاسبة الإبداعية.
- أهمية الموضوع وندرة البحث عليه سابقا.

سابعا: صعوبات الدراسة

- حداثة الموضوع على مستوى المحلي.
- قلة المراجع خاصة الكتب المتعلقة بالمحاسبة الإبداعية.
- قلة المعلومات عند محافظ الحسابات في المجال.

ثامنا: حدود الدراسة

- 1- الحدود المكانية: دراسة حالة لمكتب محافظ الحسابات في ولاية بسكرة.
- 2- الحدود الزمانية: من 02\02\2022 إلى 15\06\2022.

تاسعا: الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: مزيمش أسماء وشريقي عمر، 2020، بعنوان التدقيق الخارجي كأحد أهم الآليات الخارجية للحكومة ودوره في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، مجلة اقتصاد المال والأعمال. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التدقيق الخارجي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وذلك باعتباره أحد الآليات الخارجية لحكومة الشركات. وقد توصلت الدراسة إلى أن التدقيق الخارجي يلعب دورا هاما في كشف الأخطاء والتلاعبات المحاسبية ومختلف أشكال الفساد المالي والإداري في الشركات، وذلك من خلال إجراءات التدقيق الخارجي التي يقوم بها المدقق على مستوى قائمة المركز المالي أو على مستوى قائمة الدخل، حيث يملك المدقق الخارجي الاستقلالية والكفاءة اللازمتين لكشف ممارسات المحاسبة الإبداعية التي تلجأ إليها الإدارة والإبلاغ عنها في تقريره.

الدراسة الثانية: دراسة لكل عبد الباسط وبن حوشة نهاد 2020 بعنوان دور التدقيق الخارجي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، مذكرة ماستر. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة التدقيق الخارجي في الحد من المحاسبة الإبداعية في مختلف المؤسسات الجزائرية ولتحقيق أهداف الدراسة قمنا بإجراء دراسة ميدانية لعينة مكونة من محافظي حسابات وخبراء محاسبين والمهنيين و أساتذة أكاديميين بولاية مسيلة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن المدقق الخارجي يساهم إلى حد كبير وذلك بإجراءات التدقيق في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في المؤسسات والشركات. كما توصلت النتائج إلى أن كفاءة المدقق ومعايير العمل الميداني تحد من ظاهرة المحاسبة الإبداعية التي ازدادت وبشكل ملحوظ في المؤسسات والشركات الجزائرية بصفة عامة.

الدراسة الثالثة: زنودة إيمان، 2020، بعنوان المحاسبة الإبداعية وإشكالية التسيير الضريبي، مذكرة دكتوراه.

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة قياس ممارسات المحاسبة الإبداعية في ظل إشكالية التسيير الضريبي العدواني في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، حيث قد تكون هذه الممارسات المحاسبية هي صورة لسلوكيات انتهازية لخدمة مصالح الأهداف المالية للمؤسسة مع الإضرار بالمجتمع. من أكبر هذه الأضرار هي التهرب الضريبي الذي يعبر عن خسائر الحكومة من الإيرادات الضريبية. كذلك المحاسبة الإبداعية وممارسات التهرب الضريبي أو التسيير الضريبي العدواني تعتبران مرتبطتان باعتبار أن مخرجات المحاسبة هي أوعية الضريبة التي تقوم المؤسسة بتسديدها لإدارة الضرائب، ومنه قدرة ورغبة المسيرين في التهرب الضريبي قد تؤدي إلى محاسبة إبداعية ضارة في المؤسسة الاقتصادية. وقد أختبر لذلك مؤسسة طهراوي ولاية بسكرة خلال الفترة (2002-2017) باستخدام نموذجي (BENEISH, ALTMAN)، وتطبيق الانحدار الخطي المتعدد، نتائج الدراسة تتمثل في وجود ممارسات دالة لعدوانية التسيير الضريبي يمثلها كل من الرافعة المالية (LVG) وحجم المؤسسة (SIZE) كذلك وجدت الدراسة أن أدوات المحاسبة الإبداعية المتمثلة في: الرافعة المالية (LVG)، نمو المبيعات (SGI)، والنفقات العامة والإدارية (SGAI) قد تستخدم في التسيير الضريبي العدواني.

الدراسة الرابعة: دراسة عائشة حسونة وفاطمة هاني وفاطمة الزهراء منصورى 2020 بعنوان دور التدقيق الخارجى فى الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، مذكرة ماستر. هدفت الدراسة إلى إبراز دور التدقيق الخارجى فى الحد من المحاسبة الإبداعية وتبيين أن مهنة التدقيق الخارجى تحتاج إلى تطبيق معايير متعارف عليها والالتزام بقواعد وأخلاقيات المحاسبة.

الدراسة الخامسة: أمينة فداوى، 2014، دور ركائز حوكمة الشركات فى الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية-دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة ب مؤشر SBF25-0، مذكرة دكتوراه. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور ركائز حوكمة الشركات المتمثلة فى إدارة المخاطر الإفصاح والرقابة فى الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وذلك من خلال إسقاط الدراسة النظرية على عينة مكونة من 50 شركة مساهمة فرنسية مسجلة بمؤشر SBF250 خلال الفترة الممتدة من 2007م إلى 2009م، بحيث تم قياس ممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال قياس ممارسات إدارة الأرباح باستخدام نموذج " Jones، 1995" المعدل، وممارسات تمهيد الدخل باستخدام نموذج "Eckel، 1981"، كما تم قياس جودة ركائز حوكمة الشركات المتمثلة فى إدارة المخاطر، الإفصاح والرقابة لنفس العينة المدروسة باستخدام طريقة المتغيرات الوهمية " Dummy Variables" ومن ثم اختبار نموذج الدراسة المقترح من طرف الباحثة ليعكس الدور الذى تلعبه ركائز حوكمة شركات العينة المدروسة فى الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

وتوصلت الدراسة إلى أن العينة المدروسة من الشركات المساهمة الفرنسية بمؤشر SBF250 تمارس المحاسبة الإبداعية من خلال استخدامها للمستحقات الاختيارية بشكل سالب هبوطا سعيا منها لتخفيف تقلبات الدخل بنقله من سنوات الدخل المرتفع إلى سنوات الدخل المتدنى، وذلك تقاديا لتأثيرات الأزمة المالية التى طبعت خلال نفس الفترة المدروسة، وتوصلت الدراسة أيضا إلى جودة ركائز حوكمة الشركات، إدارة المخاطر، الإفصاح والرقابة فى العينة المدروسة، وتواجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على دور ركيزة الرقابة فى الحد من تلك الممارسات، ويرجع ذلك لعدم الفصل بعدم الفصل بعدد معتبر من شركات العينة المدروسة بين منصبى رئيس مجلس إدارة والمدير التنفيذى .

عاشراً: هيكله الدراسة

بههدف الإلمام بالموضوع وللإجابة عن الإشكالية المطروحة والتحقق من الفرضيات قمنا بتقسيم

الدراسة كالاتى:

الفصل الأول: تطرقنا فيه إلى أهم النقاط المتعلقة بالتدقيق الخارجى، حيث قسمنا الفصل إلى ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول ماهية التدقيق الخارجى، أما المبحث الثانى تضمن أساسيات التدقيق الخارجى وعلاقته بالمحاسبة، أما المبحث الثالث والأخير عالج أهم مراحل عملية التدقيق الخارجى.

الفصل الثانى: عالج هذا الفصل أهم النقاط المتعلقة بالمحاسبة الإبداعية كما تطرقنا إلى علاقتها بالتدقيق الخارجى، حيث قسمنا الفصل إلى ثلاثة مباحث المبحث الأول تضمن ماهية المحاسبة الإبداعية والمبحث الثانى تضمن جوانب المحاسبة الإبداعية أما المبحث الثالث عالج مهمة التدقيق الخارجى اتجاه المحاسبة الإبداعية.

الفصل الثالث: تم فى هذا الفصل القيام بالدراسة الميدانية.

الفصل الأول

الإطار النظري للتدقيق الخارجي

تمهيد:

نشأت وتطورت عملية المراجعة الخارجية إلى أن أصبحت علما مستقلا في حد ذاتها، وذلك من خلال دورها و أهميتها البالغة، فالتدقيق الخارجي يهدف إلى التأكد من صحة وسلامة القوائم المالية والتشغيلية والإدارية، وطمأنة مالكي المؤسسات على حسن تسيير مؤسساتهم وكذلك مساعدة مستعملي القوائم المالية في اتخاذ القرارات، فالهدف الرئيسي للتدقيق الخارجي هو إبداء الرأي حول صدق وصحة المعلومات فالحصول على المعلومات الصحيحة والصادقة لم يعد سهلا إلا إذا تم تدقيقها وتأكيدا من قبل جهات خارجية مستقلة ذات كفاءة علمية وعملية .

ومن خلال هذا الفصل سنشير إلى أهم النقاط المتعلقة بالتدقيق الخارجي، حيث قسمنا الفصل إلى ثلاثة مباحث المبحث الأول سنتطرق فيه إلى ماهية التدقيق الخارجي، والمبحث الثاني فسيكون حول أساسيات التدقيق الخارجي وعلاقته بالمحاسبة، أما المبحث الثالث والأخير سنتناول فيه أهم مراحل عملية التدقيق الخارجي.

المبحث الأول: ماهية التدقيق الخارجي

نشأت الحاجة للتدقيق الخارجي نتيجة للتطورات الاجتماعية والاقتصادية السريعة في العالم، وكذلك نتيجة كبر حجم المؤسسات، مما أدى إلى تطور هذه المهنة لتلبية الطلب المتزايد للمجتمع على المعلومات والبيانات الذي تعبر عن صدق وموثوقية الأداء لدى المؤسسات.

المطلب الأول: النبذة التاريخية للتدقيق الخارجي

التدقيق كلمة مشتقة من اللغة اللاتينية وتعني الشخص الذي يتحدث بصوت عالي، وقد نشأت هذه المهنة منذ القدم، إذ أن الفراعنة في مصر والإمبراطوريات القديمة في بابل وروما واليونان كانوا يتحققون من صحة الحسابات عن طريق الاستماع إلى المدقق في الساحات العامة حول الإيرادات والمصروفات، وكان غرضه الرئيسي اكتشاف الغش والخطأ ومحاسبة المسؤولين عنها (التميمي، 2006، صفحة 17).

ومع ظهور الثورة الصناعية في بريطانيا وتطور الصناعة والتجارة والزيادة في أنشطة المؤسسات، فإن الهدف الرئيسي للتدقيق لم يتغير وهو اكتشاف الغش والخطأ، ولكن التغيير المهم الذي طرأ خلال هذه الفترة ولغاية 1850م هو الاعتراف والرغبة بوجود نظام محاسبي لأجل التأكد من دقة القوائم المحاسبية لأجل منع واكتشاف الغش والخطأ، والتغيير الآخر كان الاعتراف بوجود الحاجة لتدقيق القوائم المحاسبية من قبل شخص مستقل ومحيد، وقد نص صراحة على ذلك قانون الشركات الإنجليزي لسنة 1862م، الأمر الذي أدى إلى تطوير مهنة التدقيق، وضرورة وجود أشخاص مؤهلين ومدربين للقيام بهذه المهمة (التميمي، 2006، صفحة 17).

وفي الفترة 1900م ولغاية 1933م اعترف كتاب المحاسبة والتدقيق بضرورة أهمية الرقابة الداخلية وفائدتها للمؤسسات، وكذلك زيادة الاعتراف بأهمية التدقيق الخارجي، وأن أول من اعترف بهذه الأهمية الأستاذ (Dicksee) الذي بين أن نظام الرقابة الداخلية الفعالة يعوض عن التدقيق التفصيلي (التميمي، 2006، صفحة 18).

كما أن كتاب المحاسبة والتدقيق في تلك الفترة اعترفوا بأهمية الرقابة الداخلية للمدقق الخارجي، وأن التفاصيل التي يقوم بها المدقق الخارجي والعينات التي يعتمدها تتوقف على جودة نظام الرقابة الداخلية، ولهذا على المدقق أن يقوم بدراسة وتقييم الرقابة الداخلية أولاً، أما الفترة بعد سنة 1933م فقد شهدت شبه إجماع، وخاصة بعد الحالة القضائية في سنة 1939م في الولايات المتحدة الأمريكية والمسماة Mckesson and robbins، من أن الغرض الرئيسي من التدقيق ليس اكتشاف الغش والخطأ فاكتشاف مثل هذه الحالات هو من مسؤولية الإدارة بل إن غرض التدقيق الرئيسي هو تقرير المدقق المستقل والمحيد فيما إذا كانت البيانات المحاسبية تبين عدالة المركز المالي (التميمي، 2006، الصفحات 18-19).

أما في سوريا ولبنان والمغرب العربي، فإن المهنة نشأت وتطورت على الأسس المطبقة في فرنسا والتي لم تكن متطورة كما هي الحالة في بريطانيا، ويجب الإشارة هنا إلى أن مهنة التدقيق أنشأت في أمريكا من قبل البريطانيين في سنة 1905م، وبالأخص من قبل شخص اسكتلندي اسمه Waterhouse (التميمي، 2006، صفحة 19).

إن مهنة التدقيق نشأت منذ القدم في مصر والإمبراطوريات القديمة في بابل وروما واليونان، وكان هدف التدقيق في ذلك الحقبة هو اكتشاف الغش والخطأ ومحاسبة المسؤولين عنه، ومع ظهور الثورة الصناعية في بريطانيا لم يتغير الهدف الرئيسي للتدقيق ولكن في 1850م تم الاعتراف بوجود نظام محاسبي لأجل التأكد من دقة القوائم المحاسبية، أما التغيير الثاني كان الاعتراف بوجود الحاجة إلى تدقيق القوائم المالية من قبل شخص مستقل ومحيد، وقد نص عليه قانون الشركات الانجليزي لسنة 1862م، وفي الفترة 1900 م إلى 1933م تم الاعتراف بضرورة أهمية الرقابة الداخلية وفائدتها للمؤسسات و أول من اعترف بهذه الأهمية الأستاذ (Dicksee) الذي بين أن نظام الرقابة الداخلية الفعال يعوض عن التدقيق التفصيلي، وقد شهدت الولايات المتحدة الأمريكية تطور لهدف التدقيق في الفترة من 1933 إلى 1939م ليس لاكتشاف الغش والخطأ بل الغرض الرئيسي هو تقرير المدقق المستقل والمحيد، أما في المغرب العربي فإن مهنة التدقيق قد أنشأت على الأسس المطبقة في فرنسا ولم تكن متطورة كما في بريطانيا، لأن مهنة التدقيق أنشأت في أمريكا من قبل البريطانيين في سنة 1905م من قبل شخص اسكتلندي اسمه Waterhouse.

المطلب الثاني: تعريف التدقيق الخارجي

تعددت التعاريف الخاصة بالتدقيق الخارجي وذلك بتعدد الأشخاص الصادرة عنها ونحن بصدد الإلمام ببعضها ونذكر ما يلي:

عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية التدقيق الخارجي على أنه: "عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي، التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة، وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة" (رفاعه، 2017، صفحة 15).

وعرفت هيئة الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين الفرنسي بأنه: " فحص من مهني مؤهل ومستقل، لإبداء رأي حول انتظام ومصداقية الميزانية وجدول حسابات النتائج لمؤسسة ما" (رفاعه، 2017، صفحة 15).

وقد عرف تدقيق الحسابات كذلك ب: تدقيق الحسابات هي عملية فحص منظم للمعلومات بواسطة شخص مؤهل فني ومستقل عن معدي ومستخدمي المعلومات، بقصد جمع وتقييم أدلة وقرائن إثبات موثوق فيها، وإيصال نتيجة الفحص والتحقق إلى مستخدم المعلومات، كما تشمل عملية تدقيق الحسابات حديثاً تقييم القرارات التي تتخذ على ضوء المعلومات المعدة، وفقاً لمعايير مهنة تدقيق الحسابات المتعارف عليها دولياً (مسعد و الخطيب، 2009، صفحة 17).

وعرف أيضاً بأنه: الفحص الإنتقادي المحايد لدفاتر وسجلات المنشأة ومستنداتها بواسطة شخص خارجي (المراجع الخارجي) حيث لا توجد علاقة أمرية بينه وبين إدارة المنشأة في شكل نصائح ليست بصناعة قرار، يتم الفحص بموجب عقد وتحدد الأتعاب على حسب كمية العمل المنجز والوقت المستغرق وقوة وضعف نظام الرقابة الداخلي، الهدف من التدقيق هو إبداء الرأي الفني المحايد عن صدق وعدالة التقارير المالية للمنشأة خلال فترة معينة لزيادة الثقة فيها (سواد، 2009، صفحة 213).

إن عملية التدقيق الخارجي هي فحص انتقادي للمعلومات والبيانات المالية، من طرف شخص مؤهل ومستقل ومحايد، وهي عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة وقرائن الإثبات بشكل موضوعي وفقاً لمعايير مهنة التدقيق المتعارف عليها دولياً، وإيصال نتيجة الفحص إلى مستخدم المعلومات وذلك من خلال إبداء الرأي الفني المحايد عن صدق وعدالة التقارير المالية للمنشأة.

المطلب الثالث: أنواع التدقيق الخارجي

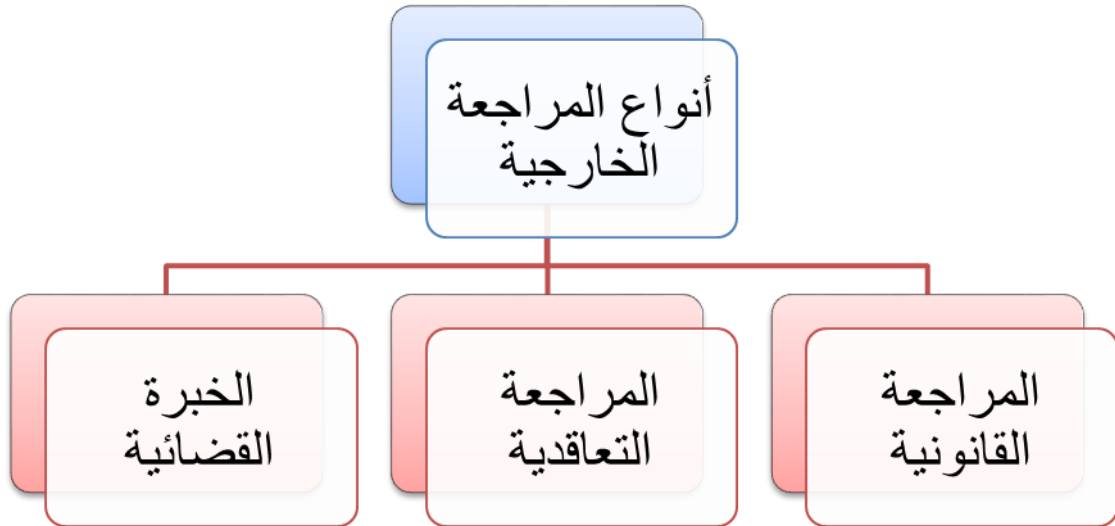
قسم التدقيق الخارجي إلى ثلاثة أقسام التدقيق القانوني والتعاقدية والخبرة القضائية ومن خلال هذا المطلب سنتعرف على كل نوع على حدة فيما يلي (بوتين، 2005، الصفحات 27-28):

المراجعة القانونية: أي التي يفرضها القانون، وتتمثل في أعمال المراقبة السنوية الإلزامية التي يقوم بها محافظ الحسابات.

المراجعة التعاقدية (الاختيارية): التي يقوم بها محترف بطلب من أحد الأطراف المتعاملة مع المؤسسة والتي يمكن تجديدها سنويا.

الخبرة القضائية: التي يقوم بها محترف خارجي بطلب من المحكمة.

الشكل 01: أنواع المراجعة الخارجية.



المصدر: من إعداد الطالبتين.

إن لأنواع المراقبة (القانونية، التعاقدية، الخبرة القضائية) فروق يمكن حصرها والوقوف عليها من خلال جدول المقارنة التالي:

الجدول 01: أنواع المراجعة الخارجية.

المميزات	مراجعة قانونية	مراجعة تعاقدية	خبرة قضائية
1- طبيعة الحجم	مؤسسية ذات طابع عمومي	تعاقدية	تحدد بكل دقة من طرف المحكمة
2- التعيين	من طرف المساهمين	من طرف المديرية العامة أو مجلس	من طرف المحكمة

	الإدارة		
3- الهدف	المصادقة على شرعية وصدق الحسابات والصورة الفوتوغرافية، المصادقة، تدقيق معلومات مجلس الإدارة.	المصادقة على شرعية وصدق الحسابات	إعلام العدالة وإرشادها حول أوضاع مالية ومحاسبية، تقديم مؤشرات بالأرقام
4- التدخل	مهمة دائمة تغطي مدة التعيين الشرعية	مهمة محددة حسب الاتفاقية	مهمة ظرفية يحدد القاضي مدتها
5- الاستقلالية	تامة تجاه مجلس الإدارة والمساهمين	تامة من حيث المبدأ	تامة تجاه الأطراف
6- مبدأ عدم التدخل في التسيير	يجب احترامه تماما	يحترم مبدئيا لكن له تقدير إرشاد في التسيير	ينبغي احترامه
7- إرسال التقارير إلى	مجلس الإدارة، الجمعية العامة (عادية، عادية)	المديرية العامة، مجلس الإدارة	إلى القاضي المكلف بالقضية
8- شروط ممارسة المهنة	التسجيل في الجمعية الوطنية، خبراء المحاسبة، محافظي الحسابات	التسجيل مبدئيا في الجمعية العامة الوطنية	التسجيل في قائمة خبراء المحاسبة لدى مجلس القضاء
9- الالتزام	بحسب الوسائل	بحسب الوسائل أو بحسب النتائج حسب نوع المهمة	بحسب النتائج مبدئيا
10- المسؤولية	مدنية، جنائية، تأديبية	مدنية، جنائية، تأديبية	مدنية، جنائية، تأديبية
11- التسريح	مهمة تأسيسية، عادة من طرف القضاء بعد طلب المؤسسة	محدد في العقد	من طرف القاضي المشرف على الخبرات
12- الأتعاب	قانون رسمي	محدد في العقد	اقترح من الخبير يحدد من طرف القاضي

المصدر: (بوتين، 2005، صفحة 28).

المراجعة القانونية وهي التي يلزمها القانون بصفة إلزامية على مجموعة من الشركات من بينهم شركات المساهمة مهما كان رقم أعمالهم، يقوم بهذه المهنة محافظ الحسابات يتم تعيينه من طرف المساهمين بأجر يحدده القانون الرسمي، أما المراجعة التعاقدية فتعد اختيارية على الشركات الفردية وشركات الأشخاص، يقوم بهذه المهنة محافظ الحسابات يتم تعيينه من طرف مجلس الإدارة أو المديرية العامة وذلك بالأجر المحدد في العقد، والخبرة القضائية يتم تنفيذها من قبل متخصصين في المحكمة يعينهم القاضي ويطلق عليهم اسم الخبراء المحاسبين، ويتم اللجوء إلى هذا النوع من المراجعة الخارجية إذا اقتضى أمر ثبوت دليل قاطع وتعزيز أدلة قائمة.

المطلب الرابع: أهداف التدقيق الخارجي

الهدف من مراجعة القوائم المالية التي يتم إعدادها وفقا لسياسات محاسبية معترف بها، هو تمكين المراجع من إبداء رأيه عن تلك القوائم، ويساعد رأي المراجع في منح المصادقية للقوائم المالية، فالهدف الرئيسي لعملية المراجعة هو إبداء الرأي الفني المحايد عما إذا كانت القوائم المالية للمنشأة تعبر بصدق وعدالة عن نتائج عملياتها خلال الفترة التي خضعت للمراجعة ومركزها المالي في نهاية هذه الفترة، ويعتبر اكتشاف الأخطاء والغش والتزوير في الدفاتر والسجلات المحاسبية والتلاعب في نتائج الأعمال والمركز المالي أهدافا ثانوية تتحقق تلقائيا أثناء تحقيق الهدف الرئيسي (شريم و بركات، 2011، الصفحات 11-12).

ونوضح بإيجاز ما كانت عليه الأهداف التقليدية للتدقيق الخارجي، وما تطورت إليه في هذا العصر:

جدول 02: الأهداف التقليدية والمعاصرة للتدقيق الخارجي.

الأهداف المعاصرة	الأهداف التقليدية
تدقيق الأهداف المخططة، والقرارات المتخذة لتحقيق هذه الأهداف، وأيضا المعلومات التي اتخذت على أساسها القرارات.	التأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر والسجلات المحاسبية، و(المستندات) المؤيدة للعمليات.
اشتمال الأهداف على تدقيق كافة الأحداث والوقائع المالية وغير المالية، أي للنظام المحاسبي بشقيه (المالي والإداري) باعتبار أن الوحدات الاقتصادية تعمل داخل الهيكل الاقتصادي للدولة.	اكتشاف ما قد يوجد من غش وأخطاء وتلاعب وتزوير، وتقليل فرص ارتكابها.
تقييم أدلة وقرائن الإثبات والاختيار الموضوعي منها، للتأكد والتحقق من عدالة القوائم المالية.	الحصول على رأي فني محايد، يقوم على مطابقة القوائم المالية لما هو مقيد بالدفاتر والسجلات، على ضوء أدلة وقرائن إثبات، متعارف عليها في مهنة تدقيق الحسابات.
تحول أسلوب تدقيق الحسابات من تدقيق الحسابات	

حول الحاسب، إلى تدقيق الحسابات من خلال الحاسب الإلكتروني .	
تقييم أدلة وقرائن الإثبات واختيار موضوعي منها، للتأكد والتحقق من عدالة القوائم المالية .	
تحقيق أقصى قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية، عن طريق محو الإسراف وذلك من خلال، تطبيق تدقيق الحسابات باستخدام معايير الجودة العالمية .	

المصدر: (مسعد و الخطيب، 2009، صفحة 21).

كان الغرض من التدقيق الخارجي في البداية هو اكتشاف الأخطاء المقصودة والغير مقصودة (الغش والتلاعبات)، وكان وسيلة لتحديد نزاهة وأمانة الأشخاص عن الأمور المالية، بعد ذلك تطورت الأهداف لما كانت عليه إلى أن أصبحت ثانوية تتحقق تلقائياً عند تحقيق الهدف الرئيسي، وهو إبداء الرأي الفني المحايد عن مصداقية القوائم المالية للمؤسسة.

المبحث الثاني: أساسيات التدقيق الخارجي وعلاقته بالمحاسبة

عملية التدقيق الخارجي تتم وفق مجموعة من المعايير والإجراءات والفروض المتعارف عليها دولياً، لذلك يجب على المدقق الخارجي أن يتبع تلك المعايير التي تحكم كيفية أداء الوظيفة، أما الإجراءات فتتمثل الخطوات اللازمة لتحقيق الأهداف، من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى المفاهيم التالية معايير التدقيق الدولية وإجراءاته وأهم فروضه وكذلك التعرف على علاقة المحاسبة بالتدقيق الخارجي.

المطلب الأول: معايير التدقيق الخارجي

صدرت معايير التدقيق المتعارف عليها عن المجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي AICAA سنة 1947 وتقسم هذه المعايير إلى ثلاث مجموعات سنتطرق إليها فيما يلي:

الفرع الأول: المعايير العامة الشخصية**1- معيار التأهيل العلمي والعملية والكفاءة المهنية**

ينص هذا المعيار على أن المراجعة يجب أن تتم بواسطة شخص لديه المعرفة العلمية والخبرة والكفاءة المهنية التي تؤهله للعمل كمراجع، ويعني هذا المعيار أن المراجع يجب أن يتمتع بالمعرفة العلمية الكافية في مجالات المحاسبة والضرائب والمراجعة وغيرها من المجالات المرتبطة بالممارسات المهنية. إضافة إلى ذلك يجب أن يستمر المراجع في مواصلة التعليم والتدريب طوال ممارسته للمهنة ليظل ملماً بالتطورات الحديثة في تلك المجالات، ويظل مستعداً لاكتساب المعرفة في مجالات جديدة (الديب و شحاتة، 2013، صفحة 40).

على المدقق أن يكون متحصلاً على شهادة معينة تخوله للقيام بعملية التدقيق ولا يقتصر هذا المعيار على التأهيل العلمي فقط بل على الخبرة العملية كذلك، والتي تتحقق بممارسة التدريبات ومواصلة التعليم من أجل مواكبة التطورات التشريعية والتنظيمية، حيث أن الكفاءة العلمية والخبرة المهنية شرطان متلازمان والأول يقيد الثاني.

2- معيار الاستقلال

ينص هذا المعيار على أن المحاسب يجب أن يحافظ على استقلاله في جميع الأمور المتعلقة بالمراجعة، وطبقاً لهذا المعيار فإنه يجب على المراجع أو مكتب المراجعة ألا يعبر عن رأياً في القوائم المالية لمشروع ما إلا إذا كان هذا المراجع أو المكتب مستقلاً عن هذا المشروع (الديب و شحاتة، 2013، صفحة 41).

يمكن تعريف الاستقلال بأنه أن يكون المدقق أميناً نزيهاً صادقاً ويكشف عن كل الحقائق في تقريره للمالكين، لا يهادن ولا يجامل ولا يداري ولا يتأثر بمصلحة شخصية أو قرابة أو نفوذ، ولا يغير قراره ورأيه نتيجة خصومه، وإنما يجب عليه أن يبدي رأيه الفني العلمي الموضوعي عن اقتناع، وبعد أن

تطمئن نفسه لما يتوصل إليه و عليه ألا يكتف أو يحرف أو يزيّف ما يصل إلى علمه من وقائع أو مخالفات (المطارنة، 2006، صفحة 41).

وقد حددت بعض الكتابات مفهوم الاستقلال في مجالين (المطارنة، 2006، صفحة 40):

- الاستقلال بمعنى عدم وجود مصالح مادية للمدقق أو أحد أفراد أسرته في المنشأة التي يقوم بتدقيق عملياتها وذلك من خلال الفترة التي تخضع للفحص والتي سيدي برأي عن مدى سلامة العمليات المالية خلالها، وهذا بطبيعة الحال بخلاف أتعابه المتفق عليها، ومعنى ذلك أن المدقق الخارجي لن يكون من المساهمين أو الشركاء في الشركة التي يدقق حساباتها أو أن يكون من بين العاملين بها.

- الاستقلال الذاتي أو الذهني بمعنى استقلال المدقق مهنيًا من خلال عدم وجود أية ضغوط أو تدخل من جانب العميل أو سلطة عليا في الدور الذي يقوم به المدقق بشأن التحقق من سلامة الدفاتر ودقة تمثيل القوائم المالية لنتائج الأعمال والمركز المالي .

و عليه فإن مفهوم استقلالية المدقق تتمثل في النقاط التالية:

- لا يعين من طرف المؤسسة محل التدقيق من أجل تفادي ممارسة بعض الضغوطات عليه .
- لا يكون للمؤسسة الحق في عزل المدقق في حالة عدم تلبية مطالبها وإتباع توجيهاتها من أجل تجنب التهديدات.
- لا يكون للمؤسسة الحق في تحديد أتعاب المدقق لتجنب تخفيضها في حالة عدم تنفيذ مطالب وتعليمات الإدارة.
- عدم وجود مصالح مشتركة بين المدقق والمؤسسة محل التدقيق كامتلاك أسهم أو العمل لدى المؤسسة في مدة تعيينه كمدقق أو الحصول على قرض منها.

3-معيار بذل العناية المهنية

يعني هذا المعيار أنه: " يجب على المراجع أن يلتزم بالمعايير الفنية والأخلاقية للمهنة، وأن يجتهد باستمرار لتحسين كفاءة وجودة خدماته وأن يقوم بمسئوليّاته بأفضل ما في قدرته" (الديب و شحاتة، 2013، صفحة 43).

وهو أن يبذل مدقق الحسابات العناية الواجبة في عملية التدقيق وعند إعداد التقرير النهائي لعملية التدقيق، والهدف من ذلك هو الحكم على درجة جودة أداء المدقق أثناء القيام بعمله، والعناية المهنية تتطلب الالتزام بمستوى أداء معين وفقا لما تنص عليه المعايير والتشريعات المختلفة، وكذلك تتطلب ممن يعمل في مكتب تدقيق الحسابات الالتزام بمعايير إعداد التقرير (المطارنة، 2006، صفحة 41).

ينص معيار بذل العناية المهنية على أن المدقق ملتزم بالمهارة والاجتهاد وبمستوى عال من الأداء، وهذا لا يعني أن المدقق معصوم من الأخطاء ولكنه مسؤول عن تحمل المسؤولية التعاقدية وتحمل الجزاء الذي يترتب على الإخلال بالالتزامات التعاقدية المحددة في العقد.

الفرع الثاني: معايير العمل الميداني

1- معيار كفاية التخطيط والإشراف السليم

يعني هذا المعيار أنه يجب على المراجع أن يقوم بتنفيذ أعمال المراجعة وفق خطة ملائمة، وأن يحسن الإشراف على مساعديه ويتابع مدى تقدمهم في الأعمال الموكلة إليهم.

يتطلب التخطيط السليم لعملية المراجعة أن يقوم المراجع بدراسة بيئة العميل مع التركيز بصفة خاصة على دراسة نظام الرقابة الداخلية وذلك لإعداد خطة المراجعة الملائمة التي تتفق مع هذه البيئة، ويجب أن تتميز هذه الخطة بالمرونة بحيث تكون قابلة للتعديل كلما تقدم الفحص (الديب و شحاتة، 2013، صفحة 45).

المعيار ينص باختصار على إلزامية وضع مخطط واف لعملية التدقيق وتخصيص المهام على المساعدين إن وجدوا و الإشراف السليم عليهم، ويجب أن تتميز تلك الخطة بالمرونة وتكون قابلة للتعديل إن لزم ذلك.

2- معيار تقييم نظام الرقابة الداخلية

يعتبر تقييم نظام الرقابة الداخلية المعيار الثاني من معايير العمل الميداني و الذي يحث المدقق بأن يجري دراسة وتقييم لنظام الرقابة الداخلية المستخدم في منشأة العميل. حيث أن نظام الرقابة الداخلية يعتبر الأساس الذي يحدد مدى الاختبارات التي سوف يطبقها المدقق لأن قوة أو ضعف نظام الرقابة الداخلية يؤثر على حجم وطبيعة أدلة الإثبات وكذلك مدى الفحص المطلوب لتلك الأدلة بالإضافة إلى أنه يؤثر على تحديد الوقت الملائم للقيام بعملية التدقيق (المطارنة، 2006، الصفحات 42-43).

ينص هذا المعيار على أن يتوصل المدقق إلى الفهم الجيد لنظام الرقابة الداخلية المستخدم، لأنه يساعد في تحديد طبيعة وتوقيت ونطاق الاختبارات التي يتعين إجرائها بعد الوقوف على نقاط القوة والضعف لهذا النظام فكلما كان نظام الرقابة الداخلية فعال في المؤسسة كلما كانت عملية التدقيق فعالة.

3- معيار كفاية وصلاحيّة أدلة الإثبات

يعني هذا المعيار أنه: "يجب أن يقوم المراجع بتجميع الأدلة الكافية والمقنعة التي تمكنه من إبداء رأيه في القوائم المالية، وذلك من خلال الفحص والملاحظة والاستفسارات والمصادقات حتى يتوفر لديه أساسا معقولا لرأيه في القوائم المالية موضع الفحص" (الديب و شحاتة، 2013، صفحة 47).

ينص هذا المعيار على وجوب حصول المدقق على أدلة كافية ومقنعة من خلال الفحص والملاحظة والاستفسارات والمصادقات، كأساس معقول لرأي المدقق حول القوائم المالية المدققة.

الفرع الثالث: معايير التقرير

تتضمن معايير التقرير على أربعة معايير هامة وهي كالتالي:

المعيار الأول: إعداد القوائم المالية وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها

ينص هذا المعيار على أنه يجب أن يبين تقرير مدقق الحسابات ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً، ويتطلب هذا المعيار التحقق ليس فقط من مدى قبول المبادئ المحاسبية ولكنه يتطلب التحقق من مدى قبول الطرق التي تطبق بها تلك المبادئ، وبما أن مدقق الحسابات سيقدم رأيه حول ما إذا تم إعداد القوائم المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية فإنه يجب أن يكون على دراية تامة بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمبادئ البديلة التي يمكن تطبيقها في عملية الفحص (المطارنة، 2006، صفحة 45).

المعيار الثاني: الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها:

يجب أن يشير مدقق الحسابات في تقريره عن مدى الثبات والتجانس في تطبيق المعايير المحاسبية، والهدف من هذا المعيار هو قابلية القوائم المالية للمقارنة وتوضيح طبيعة التغيرات التي طرأت على المبادئ المحاسبية وأثرها على القوائم المالية وقابليتها للمقارنة، ففي هذه الحالة يجب على مدقق الحسابات الإشارة إلى ذلك بطريقة ملائمة في تقريره (المطارنة، 2006، صفحة 46).

المعيار الثالث: الإفصاح الكافي

ينص المعيار الثالث من معايير إعداد التقرير على أن يتحقق المدقق من أن الإفصاح في القوائم المالية كافي وملائم، ولا يقوم المدقق بالإشارة إلى ذلك في تقريره إلا في حالة كون الإفصاح غير كافي بدرجة معقولة، ولا يقصد بالإفصاح الكافي فقط نوع المعلومات في القوائم المالية وإنما يتضمن كذلك أسلوب عرض هذه المعلومات وتبويبها وتصنيفها في القوائم المالية، كذلك المصطلحات المستخدمة للتعبير عن العناصر الموجودة في القوائم المالية (المطارنة، 2006، صفحة 47).

المعيار الرابع: التعبير عن رأي المدقق

ينص المعيار الرابع من معايير إعداد التقرير على أنه: "يجب أن يتضمن التقرير رأي المدقق في القوائم المالية كوحدة، وتوضيح أسباب عدم إمكانية التعبير عن هذا الرأي" (المطارنة، 2006).

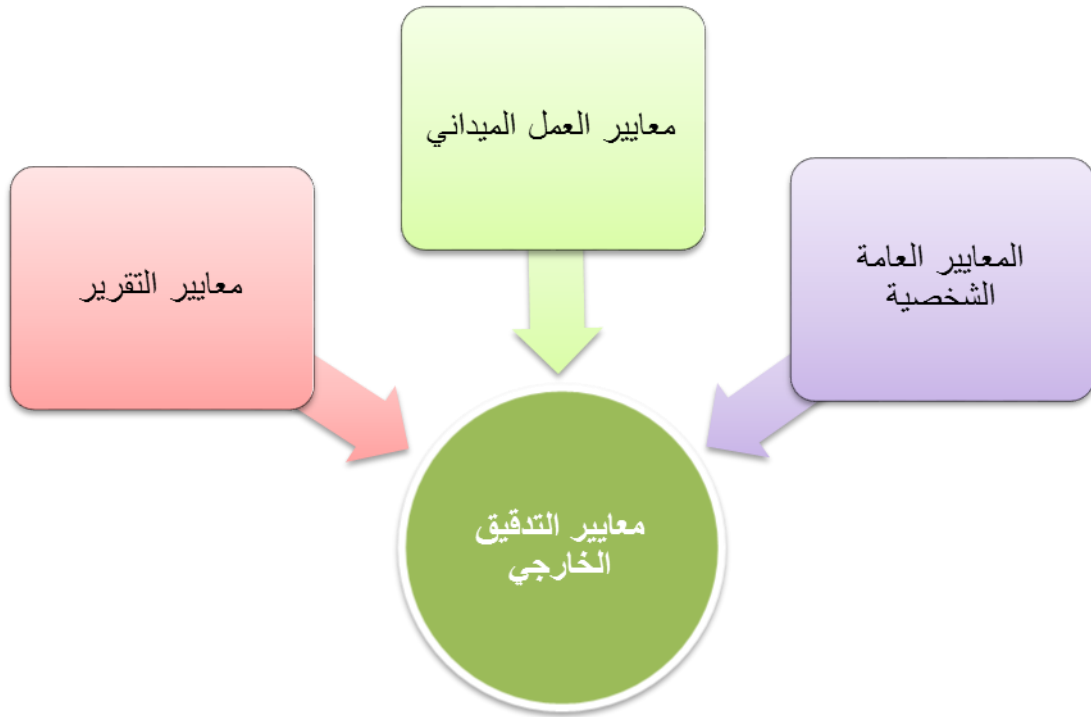
وقد تتضمن أسباب الامتناع عن إبداء الرأي فيما يلي (المطارنة، 2006، صفحة 48):

- تحديد نطاق عمل المدقق بطريقة تؤثر جوهرياً على إجراءات الفحص وعدم إمكانية إجراء الفحص بشكل كاف.
- حالة عدم التأكد والذي يؤثر بشكل جوهري على القوائم المالية كوحدة والذي يجعل المدقق يعتبر إبداء رأي متحفظ لا يعد مناسباً بسبب عدم التأكد.
- عدم استقلال المدقق عن العميل والذي يؤدي إلى عدم تمكنه من إبداء الرأي.

ترتكز معايير التقرير على النقاط التالية:

- يشير المدقق في تقريره أن القوائم المالية أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها دوليا أم لا في المؤسسة محل التدقيق، وكذلك الطرق التي تطبق بها تلك المبادئ.
- يشير المدقق في تقريره عن مدى الثبات والتجانس في تطبيق المعايير المحاسبية المتعارف عليها دوليا.
- تحقق المدقق من أن الإفصاح في القوائم المالية كافي وملائم أم لا ولا يتم ذكر ذلك في التقرير الا اذا كان الإفصاح غير كافي .
- يجب أن يتضمن التقرير رأي المدقق في القوائم المالية.

الشكل 02: معايير التدقيق الخارجي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق.

المطلب الثاني: فروض التدقيق الخارجي

إن إيجاد فروض للتدقيق عملية ضرورية لحل مشاكل التدقيق والتوصل إلى نتائج تساعدنا على إيجاد نظرية شاملة لها، ومن الملاحظ أن فروض التدقيق لم تلق الاهتمام الكافي كما هو الحال في مجال فروض المحاسبة، لذلك فإن وضع مجموعة من الفروض التي تأخذ في الاعتبار طبيعة التدقيق ونوعية المشاكل التي تتعامل معها، هو بمثابة إيجاد مجموعة من الفروض التجريبية التي يجب أن تخضع للدراسة الانتقادية حتى يمكن أن تلقى القبول العام من المهنة (نور الدين، 2015، صفحة 12).

تتمثل الفروض التجريبية للتدقيق الخارجي فيما يلي:

1-قابلية البيانات المالية للفحص

إن لم تكن البيانات والقوائم قابلة للفحص فلا مبرر لوجود هذه المهنة وينبع هذا الفرض من المعايير المستخدمة لتقييم البيانات المحاسبية، والخطوط العريضة التي نسترشد بها لإيجاد نظام للاتصال بين معدي المعلومات ومستخدميها وتتمثل هذه المعايير في الملائمة أي ضرورة ملائمة المعلومات المحاسبية وارتباطها بالأحداث التي تعبر عنها، القابلية للفحص أي إذا قام شخصان أو أكثر بفحص المعلومات نفسها فإنهما لا بد أن يصلوا إلى المقاييس أو النتائج نفسها، والبعد عن التحيز بتسجيل الحقائق بطريقة عادلة وموضوعية، والقابلية للقياس الكمي ويضيف هذا الأخير منفعة نتيجة تحويل المعلومات إلى معلومات أكثر فائدة من خلال عمليات حسابية يجب أن تتطلى بها المعلومات المحاسبية (نور الدين، 2015، الصفحات 12-13).

يعني هذا الفرض أن البيانات والقوائم المالية يجب أن تكون قابلة للفحص وللقياس الكمي، أي إذا تم قياس وفحص المعلومات نفسها من طرف أشخاص متعددة فإنهم لابد أن يصلوا إلى النتائج والمقاييس نفسها، وذلك ببعدهم عن التحيز أي ضرورة ملائمة المعلومات المحاسبية مع الأحداث التي تعبر عنها في الواقع.

2-عدم وجود تعارض حتمي بين مصلحة المراقب ومصلحة إدارة المشروع

من الواضح أنه توجد علاقة تبادل للمنفعة بين إدارة المشروع ومدقق الحسابات، فالإدارة تعتمد في اتخاذ معظم قراراتها على المعلومات المالية التي ترتبط برأي مدقق الحسابات ولذلك تستفيد من المعلومات التي تم مراجعتها بدرجة كبيرة، ويجعل من استخدام التدقيق أمراً مستحباً وأن تكون عملية التدقيق اقتصادية وعملية (نور الدين، 2015، صفحة 13).

يوضح هذا الفرض على أن إدارة المشروع ومدقق الحسابات تربط بينهما علاقة نفعية متبادلة فالإدارة تنتفع بالمعلومات المالية التي ترتبط برأي المدقق، لأنها تتخذ قراراتها باعتمادها على تلك المعلومات التي تم مراجعتها بدرجة كبيرة.

3- خلو القوائم المالية وأية معلومات أخرى تقدم للفحص من أية أخطاء غير عادية أو تواطئية

ضرورة هذا الفرض مثل ضرورة الفرض السابق في جعل عملية التدقيق اقتصادية وعملية، فعدم وجود هذا الفرض يتطلب من مدقق الحسابات عند إعداد برنامج التدقيق أن يوسع من اختباره، وأن يتقصى وراء كل شيء بالرغم من عدم وجود ما يؤكد أنه سوف يكشف كل هذه الأخطاء، وتبرز مسؤولية المراقب في اكتشاف الأخطاء، لذلك يجب التركيز في هذا المجال على درجة العناية المطلوبة من المدقق أثناء مزاولته لعمله حتى يكون هذا الفرض ذا قيمة حقيقية (نور الدين، 2015، صفحة 13).

هذا الفرض ضروري في جعل عملية التدقيق اقتصادية وعملية أي كلما كانت القوائم المالية تتخللها الأخطاء العادية والتواطئية كلما عرقلت عمل المدقق وأطالت مدة التدقيق، فيلجأ المدقق إلى توسيع اختباره وأن يتقصى وراء كل الأشياء دون تأكده من أنه سوف يكشف كل الأخطاء، وهذه العملية تكلف الكثير من المال والوقت فتصبح غير اقتصادية وعملية وهذا ما يرفضه هذا الفرض.

4-وجود نظام للرقابة الداخلية يبعد احتمال حدوث الأخطاء

إن وجود النظام السليم للرقابة يبعد احتمال حدوث الخطأ، ولكن لا يبعد إمكانية حدوثه، فالأخطاء مازالت ممكنة الحدوث رغم سلامة أنظمة الرقابة الداخلية المتبعة ووجود هذا الفرض يعمل على جعل عملية التدقيق عملية واقتصادية كباقي الفروض (نور الدين، 2015، صفحة 14).

يبنى هذا الفرض على أن كلما كان نظام الرقابة الداخلية سليم وفعال كلما ابتعد احتمال حدوث الأخطاء، ولكن لا يبتعد إمكانية حدوثه فبرغم فعالية نظام الرقابة الداخلية لكن لا تزال الأخطاء ممكنة الحدوث.

5- التطبيق المناسب للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها يؤدي إلى سلامة تمثيل القوائم المالية للمركز المالي ونتائج الأعمال

يعني هذا الفرض مدققي الحسابات يسترشدون بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها كمؤشر للحكم على سلامة المواقف المعنية، وفي الوقت نفسه تكون سندا لتعضيد آرائهم، كما أن هذا الفرض يثير مشكلة تحديد مسؤولية المدقق عندما تكون هذه المبادئ قاصرة أو غير موجودة لهذا يجب أن تكون الأحكام شخصية إلى حد كبير (نور الدين، 2015، صفحة 14).

هذا الفرض يعني أن مدققي الحسابات يستدلون بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وذلك للحكم على سلامة تمثيل القوائم المالية للمركز المالي ونتائج الأعمال أي يسترشدون بها وتكون لهم سندا لتأكيد آرائهم.

6-العناصر والمفردات التي كانت صحيحة في الماضي سوف تكون كذلك في المستقبل

إن هذا الفرض مستمد من فرض محاسبي وهو فرض استمرار المشروع، يعني هذا الفرض أنه إذا اتضح إلى مدقق الحسابات أن إدارة رشيدة في تصرفاتها (مثلا عند شراء أحد الأصول) وأن الرقابة

الداخلية سليمة، فإنه يفترض أن يستمر الوضع كذلك في المستقبل إلا إذا وجد الدليل عكس ذلك، والعكس صحيح (نور الدين، 2015، صفحة 14) .

المطب الثالث: إجراءات التدقيق الخارجي

تعكس الإجراءات التصرفات والممارسات أي الوسائل والطرق المحددة التي يجب أدائها لتحقيق النشاط وتنفيذه، فهي تختلف عن معايير المراجعة في كونها ترتبط بالتصرفات أو السلوك الواجب أدائه، في حين أن المعايير تمثل أهداف نوعية أو كيفية يجب استيفائها، هذه الإجراءات سيتم تلخيصها في برنامج المراجعة، كما أنها تمثل الخطوات اللازمة لتحقيق الأهداف على أية حال، ومن ثم فإن الإجراءات يتم تحديدها لمقابلة وتحقيق أهداف المراجعة المحددة (حجاج و سعيد، 1989، صفحة 53).

تتمثل الإجراءات العملية للتدقيق الخارجي في:

1- الجرد العملي

الجرد هو الحصر الكمي للعنصر على الطبيعة ويعتبر الجرد من أقوى أدلة الإثبات باعتباره دليلاً مادياً ملموساً فالمدقق عند قيامه بتدقيق بعض عناصر الأصول تدقيقاً مستندياً قد يشك في صحة هذه المستندات أو في ما تحتويه كميًا من بيانات لذا فإنه يلجأ إلى عملية الجرد الفعلي التي تعتبر قرينة قاطعة على صحة ما ورد في المستندات أو الدفاتر ويناسب الجرد العملي العناصر التي يمكن حصرها وفرزها وقياسها وينطبق ذلك على عناصر الأصول مثل المخزون والنقدية في الصندوق والاستثمارات الموجودة في نهاية العام (الرماحي، 2009).

عندما يقوم المدقق بعملية التدقيق المستندي لعناصر الأصول الملموسة مثل المخزونات والاستثمارات و.... الخ، قد يشك في صحة المستندات من الجانب الكمي للبيانات فيلجأ إلى الحصر الكمي لتلك الأصول المادية التي يمكن حصرها وفرزها، هذا الإجراء يعتبر دليل قاطع ويعتبر من أقوى أدلة الإثبات التي يثق بها المدقق.

2- التدقيق الحسابي

ويكون من خلال تدقيق ما يلي (الرماحي، 2009):

- أ- تدقيق العمليات الحسابية للأرقام الواردة في المستندات المحاسبية للتأكد من صحتها.
- ب- تدقيق دفاتر اليومية والتأكد من صحة المجاميع فيها ومن صحة نقل هذه المجاميع من صفحة إلى الصفحة التالية لها.
- ج- تدقيق ترحيل العمليات من دفتر أو دفاتر اليومية إلى الحسابات الخاصة بها في دفتر أو دفاتر الأستاذ.
- د- التأكد من صحة استخراج أرصدة الحسابات المختلفة سواء في دفتر الأستاذ العام أو دفاتر الأستاذ المساعدة مع مطابقة الأرصدة الإجمالية للحسابات في دفتر الأستاذ العام مع مجموع الأرصدة التحليلية لكل حساب إجمالي في دفتر الأستاذ المساعد.
- هـ- تدقيق قوائم الجرد للتأكد من دقة استخراج قيم المخزون السلعي حيث يتم ضرب سعر الوحدة في عدد الوحدات لاستخراج إجمالي القيمة لكل عنصر على حدة ومن ثم لإجمالي العناصر.

و- التأكد من توازن ميزان المراجعة بالمجاميع وبالأرصدة و كذلك التأكد من توازن قائمة المركز المالي من الناحية الحسابية لأن عدم التوازن يدل على وقوع أخطاء حسابية كما إن التوازن لا يعني صحة العمليات.

3- التدقيق المستندي

تعتبر المحاسبة أساس القيد في الدفاتر فهي المرحلة الأولى من مراحل الدورة المحاسبية ولا بد لكل عملية مالية من مستند يؤيدها أو يؤيد حدوثها فيجب التأكد من أن لكل عملية تم قيدها بالدفاتر مستند أو أكثر يؤيدها وأن هذه المستندات مستندات صحيحة و قانونية (الرماحي، 2009).

التدقيق المستندي يعني على المدقق أن يتأكد من أن كل عملية مالية قامت بها المؤسسة تكون مقيدة في الدفاتر، ويكون لها مستند أو أكثر يؤكد حدوثها فتعتبر تلك المستندات أدلة إثبات على صحة حدوث تلك العمليات المالية.

4-المصادقات

الشهادات أو القرارات أو المصادقات هي وثائق مكتوبة تهدف إلى إقرار حقيقة ما أو تأكيدها يحصل عليها المدقق من داخل أو خارج المنشأة لتدعيم الفحص الذي قام به ومن أمثلتها سلامة الجرد وإضافات الأصول الثابتة وأنها إضافات رأسمالية حقيقية وأدراج جميع الالتزامات المعلومة وصحة رقم المدنيين بعد خصم مخصص الديون المشكوك فيها وجرّد الصناديق الفرعية التي لم يتمكن المدقق لضيق الوقت من زيارتها بسبب إجراء عملية الجرد في وقت واحد (الرماحي، 2009).

المصادقات هي وثائق مكتوبة يتحصل عليها المدقق من داخل المؤسسة أو خارجها قد تكون هذه الوثائق شهادات أو إقرارات لتأكيد حقيقة ما، يستعملها المدقق في تدعيم الفحص الذي قام به .

5-الاستفسارات

يتضمن نظام الاستفسارات ما يقوم المدقق بتوجيهه من أسئلة أو إيضاحات أو طلب معلومات أو بيانات من الجهات المختلفة خصوصا إدارة المشروع وذلك لتأكيد صحة بعض الأدلة أو القرائن التي قام بجمعها أثناء عملية التدقيق فقد يرى المدقق أثناء جمعه للمستندات والدفاتر والسجلات أن بعض النقاط بحاجة إلى إيضاح أو تفسير ولهذا فإنه يلجأ إلى الجهات المسؤولة لطلب مزيد من الإيضاحات أو البيانات وهذه الجهات قد تكون الإدارة العليا للمشروع أو موظفيه ومن خلال هذه الإيضاحات أو التفسيرات يتمكن المدقق من تكوين رأيه النهائي في الموضوع محل التدقيق وقد تكون الإيضاحات أو التفسيرات شفوية أو قد تكون مكتوبة إذا رأى المدقق ضرورة ذلك وقد كفلت التشريعات لمدقق الحسابات الحق في توجيه مثل هذه الاستفسارات أو الإيضاحات فله الحق في الاطلاع كلما أراد على سجلات الشركة وحساباتها وأوراقها وصندوقها وأن يطلب من مجلس الإدارة موافاته بالمعلومات اللازمة لقيامه بوظيفته وعلى المجلس أن يضع تحت تصرف المدقق كل ما من شأنه تسهيل مهمته (الرماحي، 2009).

خلال جمع الدفاتر والمستندات والسجلات من طرف المدقق قد يحتاج هذا الأخير إلى توضيح أو تفسير أو إيضاح، فيلجأ إلى طلب بعض الاستفسارات قد تكون مكتوبة أو شفوية وذلك من الجهات

المختلفة الإدارة أو الموظفين، من أجل تأكيد بعض الأدلة والقرائن التي قام بجمعها من خلالها يتمكن من تكوين رأيه فالتشريعات كفلت له الحق في توجيه هذه الإستفسارات.

6-المراجعة الانتقائية

وتعتمد هذه الوسيلة من وسائل جمع أدلة الإثبات على مهارة المدقق وخبرته فهي تشمل الفحص السريع الخاطف للمستندات والدفاتر والسجلات والقوائم المالية بهدف اكتشاف النواحي الشاذة أو غير العادية التي لم يتمكن المدقق من اكتشافها إثناء قيامه بالتدقيق المستندي أو الحسابي وذلك بسبب وجود غش أو خطأ في البيانات الواردة في السجلات ومثال ذلك وجود اسم شخص أو شركة لم يسبق وإن ظهر له حساب بدفتر الأستاذ العام عند ورد المصادقات للمدقق وهنا قد يكتشف المدقق إرسال المشروع خطابات المصادقات إلى أشخاص وهميين ويتوقف مدى نجاح التدقيق أو المراجعة الإنتقادية على القدرة الفنية والخبرة السابقة للمدقق كما أن هذه الوسيلة تفيد كثيرا في اختصار جزء كبير من الوقت والجهد الذي يبذله المدقق أثناء قيامه بواجباته كما أنها تمثل أدلة إضافية لإثبات العمليات التي لا تكون واضحة إذا تمت مراجعتها من واقع الدفاتر والسجلات ولهذا كثيرا ما تعتمد المراجعة الإنتقادية على الخروج من نطاق السجلات والدفاتر والمستندات إلى تفصي الحقائق من مصادر أخرى والاعتماد على الاستنتاج السليم للظواهر (الرماحي، 2009) .

7- المقارنات

المقارنة هي عبارة عن المضاهاة أو إجراء المقابلة بين شيئين أو أكثر بقصد تحقيق هدف معين وبالتالي فإن المقارنات كوسيلة من وسائل الحصول على أدلة و قرائن الإثبات هي مقابلة بيانات أو حسابات أو معلومات للعام الذي يتم فحص وتدقيق حساباته بيانات أو حسابات أو معلومات أخرى تتعلق بنفس العام أو بأعوام سابقة أو ببيانات مشابهة لجهات أخرى، والمقارنات قد تؤدي في الكثير من الأحيان إلى الكشف عن أخطاء تم ارتكابها بصورة عمدية بهدف التلاعب في العناصر القوائم المالية الختامية والتأثير على نتائج النشاط وسلامة المركز المالي (الرماحي، 2009).

8- فحص السجلات الفرعية

كثيرا ما يتضمن دفتر الأستاذ العام حسابات إجمالية مثل حساب إجمالي المدينين وحساب إجمالي الدائنين وحساب إجمالي المصاريف العمومية وغيرها والتي يتم تفصيلها في دفاتر أستاذ مساعدة أو خاصة، لذا فإن مدقق الحسابات عند فحصه لأرصدة الحسابات الإجمالية يجب أن يقوم أيضا بفحص البيانات التحليلية للحسابات الإجمالية في دفتر الأستاذ المساعدة رغم تساوي مجموع أرصدة الحسابات التحليلية بدفاتر الأستاذ المساعدة مع رصيد الحساب الإجمالي لها بدفتر الأستاذ العام، كما يقوم المدقق أيضا بتدقيق بيانات دفاتر اليومية المساعدة ومقارنتها مع القيود المركزية الواردة بدفتر اليومية المركزي إذا كان المشروع يعتمد استخدام دفاتر اليومية المتعددة كما هو الحال في الطريقة الفرنسية ونظرا لتعدد الدفاتر وتضخم العمليات المسجلة فيها فإن المدقق يعتمد عادة على أسلوب الاختبارات في هذا المجال بحيث يؤدي ذلك إلى اطمئنان المدقق واقتناعه بسلامة القيود. كما تشمل هذه الوسيلة أيضا تدقيق كشوف الجرد التي تتم بواسطة الإدارة في النهاية العام مع سجلات المخازن للتأكد من أن الكميات أو الأصناف المختلفة التي تتضمنها كشوف الجرد مطابقة لما هو موجود في بطاقات الأصناف في المخازن وكذلك أرصدها الظاهرة بدفتر أستاذ المخازن مع مراعاة إنه إذا كان هنالك بعض الاختلافات بين قوائم الجرد وبين بيانات سجلات وبطاقات المخازن فعلى المدقق في هذه الحالة البحث عن الأسباب

التي أدت إلى ذلك فقد تكون هنالك عمليات اختلاس للمواد من المخازن أو قد تكون الأسباب اختلاف طبيعة المادة نفسها مما يؤدي إلى تبخر جزء منها أو انكماش بعض أنواعها نتيجة التخزين أو نقص أوزانها نتيجة التبخر (الرماحي، 2009).

المطلب الرابع: علاقة التدقيق الخارجي بالمحاسبة

إن المحاسبة تمثل إجراءات جمع وتصنيف وقيد المعلومات المالية لأغراض تحضير البيانات المحاسبية من قبل المؤسسة نفسها لأغراض اتخاذ القرارات ومن قبل إدارة هذه المؤسسة أو من قبل الأطراف الأخرى، وعلى سبيل المثال المستثمرين. ولهذا يمكننا القول إن المحاسبة عمل إنشائي من قبل موظفي الشركة نفسها. أما التدقيق فيتعلق بالإجراءات المختلفة التي يقوم بها المحاسب القانوني أي المدقق المستقل والمحايد لأجل التوصل إلى الرأي فيما إذا كانت المعلومات المسجلة في الدفاتر تعكس وبعادلة الأحداث الاقتصادية التي تمت خلال السنة أو الفترة وأن هذه البيانات المحاسبية تم تحضيرها حسب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ولهذا على المدقق أن يكون على معرفة تامة بهذه المبادئ، إذا لا يمكن أن تكون مدققا جيدا بدون أن تكون محاسبا جيدا (التميمي، 2006، الصفحات 21-22).

يمكننا حصر بعض أوجه الاختلاف بين التدقيق والمحاسبة في الجدول التالي:

جدول 03: أوجه الاختلاف بين المحاسبة والتدقيق

أوجه الاختلاف	المحاسبة	التدقيق
1- من حيث بدء العمل وانتهائه	تبدأ بمتابعة العمليات الاقتصادية وتسجيلها بالدفاتر وتنتهي بإعداد التقارير والقوائم المالية وتوصيلها للمستخدمين، وذلك فهي علم إنشائي يبدأ بتسجيل الأحداث والمعاملات المالية.	يبدأ بجمع الأدلة والفحص والتقييم للبيانات المالية التي تم تسجيلها محاسبيا، ثم ينتهي بإبداء الرأي في هذه البيانات والتقرير عنها لخدمة المستخدمين المعنيين، ولذلك فهو علم تحليلي يعتمد على الفحص والتقييم للبيانات والمعلومات المالية .
2- من حيث القائم بالعمل وصفته	محاسب ووظيفته داخل المنشأة وهو غير مستقل كليا ويجب أن يتوفر له التأهيل المطلوب .	مدقق ووظيفته خارج المنشأة وتتوفر له الاستقلالية التامة والتأهيل الكافي لأداء مهمته.
3- من حيث المهمة	هي عملية تسجيل وتصنيف وتلخيص الأحداث الاقتصادية بطريقة موضوعية لغرض توفير المعلومات المالية اللازمة لاتخاذ القرار .	عملية منظمة للحصول على أدلة إثبات متعلقة بنتائج الأحداث والأنشطة الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية لتحديد مدى التطابق بين هذه

الأدلة والمعايير المحددة وإيصال النتائج إلى المستخدمين المعنيين .		
---	--	--

المصدر: (الشحنه، 2015، صفحة 40).

المبحث الثالث: منهجية التدقيق الخارجي

تحتاج أي عملية تدقيق خارجي إلى ابتكار منهجية جيدة لتخطيط تنفيذ الخطة التي يجب أن تتبعها عملية التدقيق الخارجي، على الأقل لتجنب الأخطاء الكبيرة، ولتمكين المدقق الخارجي من دراسة مختلف أعماله، لذا على المدقق الخارجي أن يسير وفق منهجية علمية منظمة.

المطلب الأول: قبول المهمة والتخطيط لعملية التدقيق

قبل أن يخطط المراجع الخارجي لعملية التدقيق، يجب أن يتخذ سلسلة من الخطوات التمهيديّة لها. فعلى المدقق الخارجي أن يكون على استعداد لأداء عملية التدقيق والقيام بذلك بصدق وبحسن نية، كما يجب أن يستوفي المدقق الخارجي جميع الشروط التي تخول له قبول المهمة، وأن يتوفر على كل ما يحتاجه لتنفيذ العملية كأن يكون بحوزته الوقت الكافي للقيام بالمهمة وأن يكون له أعوان أكفاء يعتمد عليهم في تنفيذ العملية.

الفرع الأول: الخطوات التمهيديّة

تتمثل الخطوات التمهيديّة للتدقيق الخارجي فيما يلي (هيري، 2018، صفحة 38):

- التحقق من صحة تعيينه وفقا للشكل القانوني للمؤسسة محل التدقيق.
- الاتصال بالمدقق السابق في حالة وجوده، فهذا الأمر يعد من آداب سلوك مهنة التدقيق، ويكون الاتصال بأن يتحرى عن عدم تجديد تعيينه أو عزله أو استقالته، فربما يجد أسباب مقنعة تؤدي به إلى رفض المهمة.
- التأكد من نطاق عملية التدقيق، من خلال الحصول على نظرة عامة وشاملة عن المؤسسة المراد تدقيقها.
- الاتصال بالمؤسسة محل التدقيق من أجل التعرف على مسؤولي ومسيري مختلف مصالح وفروع هذه المؤسسة، وذلك بأن يقوم بإجراء حوار مباشر معهم ومع من يشتغل معهم، وأن يقوم بزيارات ميدانية إلى المؤسسة وإلى فروعها إن وجدت وإن أمكن ذلك، لكي يتعرف على نشاطها.
- فحص وتقييم للنظام المحاسبي المطبق في المؤسسة محل التدقيق من خلال أخذ لمحة بسيطة وشاملة حول أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة، دقة السجلات وكفائيتها، كيفية ترحيل الحسابات، التعرف على طرق الاهتلاك المطبقة وطرق تقييم المخزون، كيفية التعامل مع العملة الصعبة إن وجدت.
- الاطلاع على القوائم المالية لسنوات سابقة، والاطلاع على الحسابات الختامية والميزانيات المعدة، والاطلاع على تقرير المدقق السابق مع فحص التحفظات إن وجدت، وأيضا الاطلاع على تقرير مجلس الإدارة.
- فحص الهيكل الإداري من خلال التعرف على الصلاحيات الممنوحة لمختلف المسؤولين والموظفين، بطلب الكشف عن أسمائهم والمهام الممنوحة لكل منهم، وأيضا أخذ صورة عن توقيعاتهم.
- فحص النظام الضريبي المتبع في المؤسسة محل التدقيق رغم أن هذا لا يعتبر ملزما على المدقق الخارجي إجراءه، مع معاينة التقارير الضريبية للسنوات السابقة، والتأكد من تسديد الضرائب المستحقة.

قبل التخطيط لعملية التدقيق يجب على المدقق أن يقوم بجملة من الخطوات التمهيدية تتمثل في التحقق من صحة تعيين المدقق، والتحري عن سبب عدم تجديد المدقق السابق وخاصة عن الأسباب في حالة العزل أو الاستقالة. بعد ذلك يقوم المدقق بالحصول على نظرة عامة للمؤسسة والتعرف على مسؤولي المصالح والفروع وفحص النظام المحاسبي المطبق فيها، كذلك الاطلاع على مجموعة من الوثائق منها القوائم المالية لسنوات سابقة، والحسابات الختامية والميزانيات المعدة، والاطلاع على تقرير المدقق السابق وكذلك فحص الهيكل الإداري والنظام الضريبي للمؤسسة.

الفرع الثاني: التخطيط لعملية التدقيق

يقصد بالتخطيط لعملية التدقيق وضع إستراتيجية عامة ومعالجات تفصيلية تتفق مع طبيعة الأعمال المتوقع أدائها والتوقيت المناسب لإنهائها، وأيضاً متطلبات الاتفاق مع العميل بشأنها وبناء على ذلك فالمدقق الخارجي ملزم بالتخطيط لأداء عملية التدقيق بكفاءة مع مراعاة التوقيت المحدد لإنهائها طبقاً لحجم ودرجة صعوبة عملية التدقيق، بما يتوافق مع خبرته في المجال (هيري، 2018، الصفحات 39).

على المدقق أن يعد خطة شاملة ومكتوبة عن مختلف إجراءات مهمة التدقيق التي كلف بها، وذلك بمراعاة شروط الاتفاقية الممضاة بينه وبين الطرف المتعاقد معه ومسؤوليته القانونية اتجاه عملائه، وطبيعة التقارير المطلوب إعدادها ومواعيد تقديمها، والسياسات المحاسبية المطبقة ومختلف التغييرات التي طرأت عليها، وتحديد مناطق التدقيق الهامة ومستويات الأهمية النسبية لها، وتحديد درجة الثقة المكتسبة حول سلامة نظام الرقابة الداخلية ومدى الاعتماد عليها، وطبيعة ومدى أدلة الإثبات الممكن والواجب الحصول عليها (هيري، 2018، الصفحات 39-40).

تتضمن هاته الخطة الوقت المتوقع استغلاله لإنجاز المهمة وكيفية تنفيذها خطوة بخطوة دون التطرق إلى التفاصيل المملة، لأن هناك بعض المواقف والظروف تجعله يطرأ بعض التغييرات البسيطة على الخطة وبالتالي يجب أن تتميز الخطة بالمرونة قد تتحمل الزيادة أو النقصان في حدود الإمكانيات والقدرات المتوفرة لدى المدقق أثناء أداء مهمة التدقيق، كما يجب أن تتضمن الخطة الأعوان الذين اختارهم المدقق الخارجي لمساعدته في أداء المهمة ومختلف المهام التي كلفهم بها ويستعين بهم كوسيلة للرقابة على التنفيذ السليم للعمل، ويمكن للمدقق الخارجي أن يدرج في خطته الأهداف المرجوة من تدقيق كل عملية، ولا ينسى المدقق الخارجي أن يسجل في خطته المخاطر الكامنة التي قد يتعرض لها ومخاطر الرقابة، ودرجة التأكد الممكنة لتنفيذ إجراءات التحقق (هيري، 2018، الصفحات 40).

وفيما يلي يمكن سرد بعض التعليمات التي يستوجب على المدقق الخارجي إتباعها هو ومساعديه من أجل تنفيذ خطة العمل (هيري، 2018، الصفحات 40-41):

- تقييد عدد ساعات عمل المدقق أو أحد مساعديه في المؤسسة محل التدقيق في كشف خاص.
- استعمال سجل الملاحظات والتوقيع على برنامج التدقيق نقطة بنقطة.
- العمل على حصول التفاهم المشترك مع موظفي المؤسسة محل التدقيق، والحرص على ألا تكون مهمة التدقيق سبباً في تعطيل أعمال الموظفين.
- المحافظة على سرية معلومات المؤسسة محل التدقيق.

- التأشير بشكل واضح على المستندات التي تم فحصها لكي لا يستغلها الموظفون كمبرر لعملية أخرى.
- استعمال العلامات المختلفة للدلالة والفرقة بين مختلف خطوات مهمة التدقيق، وذلك بتخصيص علامة معينة لكل خطوة.
- عند البدا بتدقيق قسم معين من العمليات، وجب إنهائه وتسويته تماما ثم الانتقال إلى قسم آخر لأنه إن ترك جزء من القسم الأول دون إتمام قد يؤدي ذلك إلى إهماله أو نسيانه.
- يجب أن ينبه المدقق الخارجي مسؤولي المؤسسة محل التدقيق بأن تكون جميع الأرقام مدونة بالحبر بالدفاتر قبل تدقيقها لتفادي أي تغييرات في تلك الأرقام سواء بسوء النية أو بحسنها .
- يستحسن أن يترك مساعدو المدقق الخارجي أمر مناقشة المواضيع الهامة مع المختصين له خصوصا النقاط التي تحتاج إلى إيضاح من مجلس الإدارة.

بعد الخطوات التمهيدية التي يقوم بها المدقق سابقة الذكر يقوم بإعداد الخطة التي يجب أن تكون تتميز بالشمول لمختلف إجراءات مهمة التدقيق، ويجب أن تكون تلك الخطة مكتوبة وتتضمن العديد من العناصر منها التوقيت المتوقع استغلاله لانجاز المهمة وكيفية تنفيذها، وكذلك الأعوان الذين اختارهم المدقق لمساعدته في أداء المهمة، والأهداف المرجوة من تدقيق كل عملية كذلك يجب أن تتضمن الخطة المخاطر التي قد يتعرض لها أثناء تنفيذ مهمته، ويجب أن تتميز الخطة بالمرونة من أجل القيام بالتعديلات قد تكون بالزيادة أو النقصان.

المطلب الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية

من أهم الأساسيات التي يعطيها المدقق الخارجي اهتماما كبيرا ضمن المنهجية التي يتبعها هي دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية، لأنها تعتبر من أهم المراحل التي يجب عليه أدائها، لما لديها من تأثير كبير في أداء مهمته.

الفرع الأول: خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية

يمكن أن يقوم مدقق الحسابات بدراسة وفحص نظام الرقابة الداخلية في المنشأة محل الفحص من خلال الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: فهم هيكل نظام الرقابة الداخلية

يجب على مدقق الحسابات أن يحقق المعرفة الكافية عن نظام الرقابة الداخلية عن طريق الاستفسار من الأشخاص في المستويات المختلفة داخل المنشأة، وكذلك الرجوع إلى المستندات التي توصف نظام الرقابة الداخلية، والوظائف للحصول على فهم كاف لهيكل نظام الرقابة الداخلية يستطيع مدقق الحسابات استخدام العديد من الأساليب مثل قوائم الاستقصاء، خرائط التدفق وغيرها (المطارنة، 2006، الصفحات 214-215).

الخطوة الثانية: تحديد مخاطر الرقابة

الخطوة الثانية في عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية هي تحديد مخاطر الرقابة، ويمكن لمدقق الحسابات أن يقوم بذلك عن طريق مواطن الضعف والقوة ويجب تسجيلها وتوثيقها وضمها لأوراق التدقيق، كذلك يجب أن توثق مواطن الضعف والقوة في ما يسمى بأوراق التدقيق الجسر، وقد سميت بذلك لأنها تربط نتائج تقييم النظام بالإجراءات اللاحقة للتدقيق (المطارنة، 2006، صفحة 215).

الخطوة الثالثة: اختبارات الالتزام

تهدف هذه الخطوة الاختبارات للتحقق من أن أساليب الرقابة في المنشأة تطبق بنفس الطريقة التي وضعت بها، وان الموظفين في المنشأة ملتزمون بتطبيق إجراءات وأساليب الرقابة، ويجب على إدارة المنشأة أن تحت الموظفين على الالتزام بهذه الإجراءات والأساليب عن طريق تدريبهم وأداء المهام المخصصة لكل واحد منهم، لكي يكون على علم تام بمسؤولياته وما هو المطلوب منه (المطارنة، 2006، صفحة 215).

الفرع الثاني: طرق تقييم نظام الرقابة الداخلية

حتى يقوم مدقق الحسابات بتقييم نظام الرقابة الداخلية يجب عليه أن يقوم بدراسة ومراجعة النظام بطريقة منتظمة أثناء تطبيقه الفعلي، وكذلك التركيز على الأساليب الرقابية المصممة لمنع حدوث الغش والأخطاء والمخالفات أو لاكتشافها. ولا يكفي لمدقق الحسابات أن يقوم بطرح الأسئلة والحصول على الإجابات لتقييم نظام الرقابة الداخلية ولكن يمكن أن يستخدم عدد من الوسائل من شأنها أن تساهم في تقييم نظام الرقابة الداخلية (المطارنة، 2006).

1- الاستقصاء (الاستبيان)

يمكن أن يستخدم مدقق الحسابات قائمة الاستبيان المكتوبة كنوع من الوسائل التي يقوم من خلالها توثيق إجابات العميل حول الاستفسارات الموجهة له. ويتم تصميم نموذج الاستقصاء بأن تكون إما (نعم) أو (لا) أو يطبق أو لا يطبق حيث أن إجابة نعم أو يطبق تشير إلى قوة نظام الرقابة الداخلية وإجابة لا أو لا يطبق تشير إلى ضعف النظام (المطارنة، 2006، صفحة 218).

2- التقرير (الوصف الكتابي)

يتم استخدام طريقة التقرير الوصفي لتقييم نظام الرقابة الداخلية عن طريق وصف إجراءات نظام الرقابة المتبعة وتفاصيل إجراءات الرقابة على العمليات، وتسمح هذه الطريقة بتوفير درجة من المرونة أكبر من نظام الاستقصاء، ومن خلال نظام التقرير الوصفي يصل المدقق إلى نتيجة أن نظام الرقابة الداخلية قوي أو ضعيف وما هي نقاط الضعف. يشمل التقرير الوصفي لنظام الرقابة الداخلية جميع الإجراءات المستخدمة في المنشأة لكل عملية وتدقق المستندات، ويختلف التقرير الوصفي من مدقق إلى آخر ويختلف وفقا لاحتياجات المدقق، حيث أن الوصف غير جيد لنظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى سوء فهم النظام (المطارنة، 2006، الصفحات 219-220).

3- خرائط التدفق

يتم استخدام خرائط التدفق لفهم تسلسل العلاقات بين أوجه النشاط المختلفة وما يتعلق بها من مستندات أخرى في نظام الرقابة الداخلية، وتأخذ خرائط التدفق شكلا بيانيا لجزء من نظام الرقابة، كذلك تتمكن خرائط التدفق مدقق الحسابات من الحصول على معلومات ذات دلالة حول نظام الرقابة الداخلية وبيان مواطن قوته وضعفه استنادا إلى الأخطاء الجوهرية الممكن حدوثها (المطارنة، 2006، صفحة 220).

4- فحص النظام المحاسبي

يمكن لمدقق الحسابات أن يقوم بعملية تقييم لنظام الرقابة الداخلية في المنشأة من خلال فحص النظام المحاسبي المطبق عن طريق حصوله على كشف بالسجلات المحاسبية والمسؤولين عن كل سجل وتدقيق تلك السجلات، كذلك المستندات والدورة المستندية من خلال هل الكشف يتمكن المدقق الحكم على قوة أو ضعف نظام الرقابة (المطارنة، 2006، صفحة 221).

الفرع الثالث: تقييم نظام الرقابة الداخلية

بعد أن يقوم مدقق الحسابات بالانتهاء من عملية فحص واختبار نظام الرقابة الداخلية باستخدام أحد الطرق السابقة، يقوم بعملية تقييم ما توصل إليه حول نظام الرقابة وكما ذكرنا أن مرحلة تقييم نظام الرقابة الداخلية في المنشأة من قبل مدقق الحسابات تعتبر الخطوة المبدئية للقيام بعملية التدقيق وذلك أن المراحل القادمة تعتمد على هذه المرحلة من حيث نطاق الاختبارات التالية، فكما كان نظام الرقابة الداخلية قوي وفعال كلما قام المدقق بتصنيف حجم الاختبارات وكلما كان النظام ضعيف كلما قام بتوسيع إجراءاته في تلك المناطق (المطارنة، 2006، صفحة 221).

المطلب الثالث: كتابة التقرير

من أهم الخطوات التي يقوم بها المدقق الخارجي هي خطوة إعداد التقرير النهائي، حيث تعتبر الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها صانع القرار، حيث يمثل المنتج النهائي لعملية التدقيق لأنه يقدم ملخصا عن مجمل العمل الذي قام به المدقق الخارجي.

الفرع الأول: تعريف التقرير

يمكن تعريف تقرير مدقق الحسابات بأنه عبارة عن وثيقة مكتوبة تصدر من شخص توافرت فيه مقومات علمية وعملية وشخصية معينة، وتوفرت له ضمانات تجعله أهلا لإبداء رأي فني محايد يعتمد عليه، ويتضمن تقريره بإيجاز إجمال ما قام به من عمل، ورأيه في انتظام الدفاتر والسجلات، ومدى دقة ما تحتويه من بيانات محاسبية ومدى تعبير القوائم الختامية عن نتيجة النشاط و المركز المالي (مسعد و الخطيب، 2009، صفحة 253).

الفرع الثاني: عناصر التقرير

تتكون عناصر التقرير مما يلي (الشحنة، 2015، الصفحات 239-242):

أولاً: عنوان التقرير

يجب أن يعنون التقرير بعبارة تقرير حول البيانات المالية، أو تقرير مدقق الحسابات.

ثانياً: الجهة الموجه إليها التقرير

يجب أن يوجه التقرير إلى جهة معينة، وعادة يوجه إلى المساهمين أو أصحاب المنشأة التي يتم تدقيق قوائمها المالية.

ثالثاً: الفقرة التمهيدية

توضح هذه الفقرة اسم المنشأة التي تم تدقيق بياناتها، مع ذكر أنه تم تدقيق البيانات المالية، كما تبين:

- أ. تحديد بيانات المالية موضوع التدقيق .
- ب. ملخص السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية الأخرى.
- ج. التاريخ والفترة التي تغطيها البيانات المالية.

رابعاً: مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

تبين هذه الفقرة أن الإدارة مسؤولة عن إعداد والعرض العادل للبيانات المالية حسب إطار إعداد التقارير المالية المطبق، ولذلك تشتمل هذه المسؤولية ما يلي :

- أ. تصميم وتنفيذ والمحافظة على الرقابة الداخلية الخاصة بالعرض العادل للبيانات المالية الخالية من الأخطار الجوهرية بسبب الأخطاء والاحتيال .
- ب. اختيار وتطبيق السياسات الهامة .
- ج. عمل تقديرات محاسبية معقولة في كل الظروف .

خامساً: مسؤولية المدقق

توضح هذه الفقرة مسؤولية المدقق التي يمكن تحديدها في :

- أ. إبداء الرأي حول البيانات والتقارير المالية استناداً إلى أعمال التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، وما يتطلب من امتثال المدقق للمتطلبات الأخلاقية، والتخطيط وبذل العناية .
- ب. أداء إجراءات للحصول على أدلة تدقيق ملائمة بشأن المعاملات والأرصدة والإفصاحات في البيانات المالية، للحصول على تأكيد معقول بأن هذه البيانات خالية من الأخطاء الجوهرية .
- ج. تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة وكذلك تقييم معقولية التقديرات المحاسبية التي أجرتها الإدارة .

سادساً: رأي المدقق

في هذه الفقرة يجب أن يبين التقرير بشكل واضح رأي المدقق فيما إذا كانت البيانات والتقارير المالية تعبر بصورة حقيقية وعادلة (أو معروضة بعدالة من جميع النواحي الجوهرية) عن الوضع المالي

للمنشأة، وفقا لإطار التقارير المالية المطبق، وهذا الرأي قد يكون رأي غير متحفظ (بدون تحفظات) أو رأي متحفظ (مع وجود تحفظات) أو رأي معاكس أو قد يكون الامتناع عن إبداء الرأي .

سابعاً: أمور أخرى

قد تتطلب المعايير أو القوانين أو الممارسات المقبولة بشكل عام أن يتوسع المدقق في أمور توفر مزيداً من الإيضاح لمسؤوليات المدقق البيانات المالية أو تقرير المدقق حول ذلك، ومن الممكن تناول هذه الأمور فقرة منفصلة بعد رأي المدقق .

ثامناً: توقيع المدقق

يجب أن يكون تقرير المدقق موقعاً إما باسم شركة التدقيق أو الاسم الشخصي للمدقق أو كليهما حسب الاختصاص المعين.

تاسعاً: تاريخ التقرير

يجب على المدقق أن يؤرخ التقرير عن البيانات المالية في تاريخ ليس قبل التاريخ الذي حصل فيه على الأدلة الكافية التي بني عليها رأيه، كما يجب عليه ألا يتم ذكر تاريخ تقرير التدقيق إلا بعد أن تقوم إدارة المنشأة باعتماد القوائم المالية التي أعدتها، ثم يقوم بعد ذلك بوضع تاريخ إعداد التقرير، وهو بمثابة التاريخ الموضح لمسؤولية المدقق حتى هذا التاريخ .

عاشراً: عنوان المدقق

يجب أن يعنون التقرير الموقع في البلد أو الجهة التي يمارس فيها المدقق عمله.

الفرع الثالث: أنواع الرأي في تقرير المدقق

وفي مجال التعبير عن الرأي في القوائم المالية يمكن للمراجع أن يتبنى أحد المواقف التالية (شريم و بركات، 2011، الصفحات 62-63):

أ- إبداء رأي غير متحفظ (نظيف)

و ذلك عندما يرى المراجع أن القوائم المالية محل الفحص تعبر عن المركز المالي ونتيجة النشاط بدون أي قيد أو شرط .

ب- إبداء رأي متحفظ

وذلك عندما يرى المراجع أن القوائم المالية محل الفحص تعبر في مجملها عن المركز المالي ونتيجة النشاط مع وجود قيود أو تحفظات معينة يجب أن يكون مستخدم القوائم المالية على علم بها.

ج- إبداء رأي سلبي (أو عكسي)

وذلك عندما يرى المراجع أن القوائم المالية ككل لا تعبر عن المركز المالي ونتيجة النشاط بصورة عادلة وصادقة.

د- الامتناع عن إبداء الرأي

ويرفض المراجع إبداء الرأي لأسباب التالية :

- وجود قيود على النطاق بشكل يؤثر جوهريا على مدى فحص المراجع، بحيث يجعله يصل إلى قناعة بعدم إبداء رأيه نظرا لعدم استطاعته فحص ومراجعة القوائم المالية بكفاية.
- وجود حالة من عدم التأكد يمكن أن تؤثر بشكل جوهري على القوائم المالية كوحدة واحدة، وأن التحفظ في هذه الحالة لا يعد مناسباً.

التقرير هو الشكل الكتابي النهائي لعملية التدقيق، ولا يمكن تصور مهمة التدقيق بدون تقرير يكشف حكم المراجع على موقف المؤسسة، وتلعب تقارير المراجعة دوراً مهماً في اتخاذ القرارات المهمة والحاسمة داخل المؤسسة وخارجها .

خلاصة الفصل:

عرف التدقيق الخارجي منذ القدم وذلك بسبب دوره الكبير في اكتشاف الغش والأخطاء، ويعرف التدقيق الخارجي بأنه فحص من طرف شخص مؤهل ومستقل، وذلك من أجل إبداء الرأي حول صدق وعدالة التقارير المالية، ونفرق بين ثلاثة أنواع من التدقيق الخارجي، أولهم القانوني الذي يفرضه القانون بصفة إلزامية أما النوع الثاني هو التدقيق التعاقدية أي الاختياري الذي لا يلزم القانون القيام به، أما النوع الأخير فيتمثل في الخبرة القضائية الذي يقوم بها محترف بطلب من المحكمة. والهدف الرئيسي من التدقيق الخارجي ليس اكتشاف الأخطاء والتلاعبات بل هدفه الرئيسي هو إعداد التقرير وإبداء الرأي لأن اكتشاف الأخطاء والتلاعبات تعتبر وسيلة للوصول للهدف لا غاية لذلك.

وتتم عملية التدقيق الخارجي وفق معايير وفروض وإجراءات متعارف عليها دوليا، تتمثل تلك المعايير في معايير عامة شخصية تخص مواصفات المدقق الخارجي، ومعايير العمل الميداني ومعايير إعداد التقرير، أما الإجراءات تمثل الخطوات اللازمة لتحقيق أهداف التدقيق الخارجي .

ولتنفيذ عملية التدقيق الخارجي يجب إتباع مسار سليم وصحيح ومخطط له، يعني أن عملية التدقيق الخارجي تتم بطريقة منظمة ومنهجية، أولها التخطيط ثم تقييم نظام الرقابة الداخلية وجمع أدلة الإثبات وتنتهي بإعداد التقرير.

الفصل الثاني

الإطار النظري للمحاسبة الإبداعية

تمهيد:

في ظل التطورات الحاصلة في جميع مناطق العالم في المجال الإقتصادي، تواجه المؤسسات في عصرنا العديد من الضغوط والتحديات، تتجلى في تزايد القوى الداخلية التي تؤثر على ربحيتها واستقرارها، إضافة إلى الأزمة المالية التي مرت بها، كل ذلك أدى إلى ظهور ممارسات ومعاملات مالية جديدة تحجب مصداقية البيانات المالية للمؤسسة والبيانات المصرح بها، بما في ذلك التلاعب المحاسبي واستخدام المعايير والقواعد المحاسبية التي ترضي رغبات الإدارة في تجميل البيانات المالية لتحسين الوضع المالي للمؤسسة واستعادة مصداقيتها أمام المستخدمين أو ما يسمى بالمحاسبة الإبداعية.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى أهم النقاط في المحاسبة الإبداعية وعلاقتها بالتدقيق الخارجي، حيث قسمنا الفصل إلى ثلاثة مباحث المبحث الأول سيتضمن ماهية المحاسبة الإبداعية والمبحث الثاني فسيكون حول جوانب المحاسبة الإبداعية أما المبحث الثالث والأخير سيركز على مهمة التدقيق الخارجي اتجاه المحاسبة الإبداعية.

المبحث الأول: ماهية المحاسبة الإبداعية

إن خفة ومكر المحاسب تمكنه من اللعب بالأرقام من خلال الإبداع المحاسبي ليعطي نتائج مختلفة ليحقق رغبات إدارته، وهذا الأخير يتم عن طريق مخالفة وتجاوز القانون المحاسبي وذلك من خلال استغلال الثغرات الموجودة بالمعايير والقواعد المحاسبية المتعارف عليها.

المطلب الأول: نشأة المحاسبة الإبداعية

المحاسبة الإبداعية حدث ما بعد الثمانينيات، وربما بدأت في أوائل الثمانينيات عندما كانت الشركات تكافح في حالة ركود، والضغط لتوليد أرباح أفضل عندما كان من الصعب العثور على أي نوع من الربح، لذا فقد وفرت المحاسبة الإبداعية الوقت للشركات، واستمر الركود الأخير لفترة طويلة واضطرت العديد من الشركات التي أبلغت عن أرباح مبتدعة إلى التصفية، وفي الواقع ربما كان الركود الوحيد الذي سقطت فيه العديد من الشركات الكبيرة والربحية على ما يبدو في حالة إفلاس (علوان و السيد أحمد، 2019، الصفحات 330).

فتعود بداية ظهور المحاسبة الإبداعية إلى عهد الثورة الصناعية وما رافقها من ظهور الشركات الكبرى (شركات الأموال)، والتي تمتاز بضخامة عدد المساهمين لضخامة رؤوس أموالها، وما نجم عنها من انفصال الملكية عن الإدارة وحاجة هذه الأخيرة إلى بيانات تفصيلية، مما أدى إلى ظهور محاسبة التكاليف والتي تعتمد على نظام متطور للتكاليف الذي يساعد الإدارة في اتخاذ مختلف قراراتها الرشيدة، حيث اتسمت تلك المدة بضعف استقلالية المحاسب عن الإدارة، وكان المديرين هم أصحاب الحق في تقييم الموجودات وتقدير الدخل، مما أثر ذلك على المحاسب بالاستجابة لرغبات الإدارة، إلا أن أساليب المحاسبة الإبداعية لم تتضح إلا في عقد الثمانينات من القرن العشرين وما بعدها، خاصة بعدما واجهت العديد من الشركات تعثرات مالية بسبب الضغوطات التي كانت تعاني منها، من أجل تحقيق أرباح أفضل في الوقت الذي يصعب فيه تحقيق ذلك (سبيعة، 2021، صفحة 70).

ومنا هنا صارت المحاسبة الإبداعية محل تركيز واهتمام من قبل المحاسبين والمراجعين وبشكل كبير جدا خلال السنوات الأخيرة، ولا سيما بعد أحداث انهيار شركة البترول الأمريكية الكبرى انرون وغيرها من الشركات العالمية الأخرى وتحميل المسؤولية القانونية والمالية والمحاسبية لشركة مراجعة الحسابات العالمية شركة (آرثر أندرسون) كونها المسؤولة عن مراجعة حسابات الشركة الأمريكية جزءا رئيسيا من مسؤولية انهيار الشركة واتهامها بالتلاعب بالبيانات المحاسبية للشركة مستغلة بعض المعالجات والسياسات المحاسبية التي تظهر البيانات المحاسبية بغير شكلها الحقيقي والصحيح (علوان و السيد أحمد، 2019، الصفحات 331-332).

يمكننا القول أن المحاسبة الإبداعية ليست حديثة النشأة، لأنها وليدة الثمانينات ظهرت إثر الأزميتين السابقتين الثورة الصناعية وحالة الركود اللتين جعلتا كلا من المحاسبين والمحللين في الأسواق المالية يبتكرون طرق وممارسات تلاعب في إعداد القوائم المالية، وذلك لإرضاء مدريهم وكذلك لخداع وتظليل مستخدمي القوائم والمستثمرين بقوائمهم المالية التي أعدت عن طريق التحايل وإخفاء الحقيقة .

المطلب الثاني: مفهوم المحاسبة الإبداعية

مع ظهور المحاسبة الإبداعية قام العديد من الباحثين في إعطائها تعريفات ومفاهيم توضح معناها لذلك سنقوم بعرض بعض التعاريف منها:

يقدم ناصر تعريفه عن المحاسبة الإبداعية من وجهة نظر أكاديمية بأنها هي " عبارة عن تحويل أرقام المحاسبة المالية عما هي عليه فعلا إلى ما يرغب فيه المعدون من خلال استغلال أو الاستفادة من القوانين الموجودة و/ أو ما تجاهل بعضها و/أو جميعها" (المليجي و إبراهيم، 2019، الصفحات227).

يعرف أمات المحاسبة الإبداعية بأنها " العملية التي يستخدم من خلالها المحاسبون معرفتهم بمعايير المحاسبة الدولية و القواعد المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات منشآت الأعمال" (المليجي و إبراهيم، 2019، الصفحات227).

ويقدم فيليبس مفهومه عن المحاسبة الإبداعية بكونها عبارة عن " وصف شامل لعملية تلاعب بالمبالغ أو العرض المالي لدوافع داخلية" (صالح أحمد و السيد أحمد، 2019، الصفحات227).

كما عرفت ممارسات المحاسبة الإبداعية بأنها: " جميع الخطوات المستخدمة للعب لعبة الأرقام المالية بما في ذلك الاختيار الجاد وتطبيق المبادئ المحاسبية، والتقارير المالية الاحتياطية، وأي خطوات يتم اتخاذها اتجاه إدارة الأرباح أو تسوية الدخل" (Mulford & Comiskey, 2005, p. 03).

وفقا لكولاس يتم تعريف المحاسبة الإبداعية على أنها: " مجموعة من ممارسات المعلومات المحاسبية، في حدود الشرعية، تمارسها بعض المؤسسات من أجل تجميل صورة المركز المالي و الأداء الاقتصادي" (Balaciu ,Bogdan , & Vladu., 2009, p.174).

كما يعرفها ترومان بنفس الطريقة على أنها: " تقنيات تهدف إلى تحسين المعلومات المقدمة للمستثمرين، وبالتالي فإن المؤسسة تقدم للمستثمرين والمستثمرين المحتملين معلومات مالية سابقة من خلال استخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية القادرة على توليد صورة أكثر ملائمة وأكثر جاذبية من الطبيعي" (Balaciu, Bogdan, & Vladu, 2009, p. 174).

المحاسبة الإبداعية هي جميع الإجراءات والخطوات والتطبيقات التي يتم استخدامها من طرف المحاسب للتلاعب بالأرقام المالية وإظهار القوائم المالية مزيفة على ما هي عليه في الواقع إلى ما يريده المعدون في حدود القواعد المحاسبية والمعايير من خلال استغلال الثغرات الموجودة والبدائل المختلفة في المعايير المحاسبية الدولية.

المطلب الثالث: دواعي استخدام المحاسبة الإبداعية

من المؤكد أن المحاسبة الإبداعية لم تأتي من العدم كما هو مؤكد أن إدارة المؤسسات لا تلجأ لاستخدامها والتلاعب بحساباتها هكذا بدون سبب لذلك فإن هنالك أسباب ودوافع تجعل الإدارة تلجأ لاستخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية وهي (صالح أحمد و السيد أحمد، 2019، الصفحات 244-245):

- 1- **تمهيد دخل:** تفضل إدارات الشركات بشكل عام الإبلاغ عن اتجاه ثابت لنمو الأرباح بدلا من أرباح متقلبة بين ارتفاع انخفاض، ويمكن تحقيق ذلك بإجراء مخصصات بمبالغ مرتفعة وغير ضرورية للالتزامات، وكذلك في قيم الأصول في السنوات الجيدة، الأمر الذي يساعد في إمكانية تخفيض هذه المخصصات في السنوات غير الجيدة مما يؤدي إلى تحسين الأرباح المعلن عنها في تلك السنوات .
- 2- **زيادة الدخل لصرف الانتباه:** يمكن لمديري الشركة تغيير سياسات محاسبية لزيادة الدخل في يدهم من أجل صرف الانتباه عن الأخبار غير المرغوب فيها من قبلهم .
- 3- **رغبة الإدارة في المحافظة على سعر السهم أو زيادته:** وذلك عن طريق تخفيض المستويات الواضحة للاقتراض وبذلك تظهر الشركة على أنها عرضة لمخاطر أقل واتجاه جيد للربح، مما يساعد الشركة في إصدار جديد للأسهم.
- 4- **تأخير نشر المعلومات:** لأغراض السوق فقد يرغب أعضاء مجلس الإدارة أو المديرون الانخراط في صفقات أو معاملات داخلية في أسهم شركاتهم فيستخدمون المحاسبة الإبداعية لتأخير نشر المعلومات لأغراض السوق، ومن ثم يحسنون من فرصتهم من الاستفادة من المعرفة الداخلية وتحقيق الأهداف التي يسعون لتحقيقها.
- 5- **إخفاء بعض الالتزامات :** قد تلجأ الإدارة إلى عمل الترتيبات التحويلية بطريقة لا تنعكس كالالتزام في القوائم المالية، إذ أن التغيير في أي قاعدة محاسبية يقحم الشركة في صعوبات مع اتفاقيات الاقتراض.

وتعطي المعايير المحاسبية المتعارف عليها و معايير المحاسبة الدولية مجالا للاختيار بين بدائل محاسبية لكثير من البنود والعناصر التي تؤثر في القوائم المالية وتقع هذه المهمة على عاتق الإدارة، حيث تختار طريقة محاسبية معينة، من شأنها أن توفر المعلومات المفيدة لمستخدميها على اعتبار أنها أكثر فائدة لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، إلا أن اختيار الإدارة للطرائق والسياسات المحاسبية وأسلوب الإفصاح عنها يكون، في كثير من الأحيان متأثرا بالأهداف الخاصة بالإدارة مما ينتج عنه آثارا سلبية على نوعية وشفافية المعلومات المنشورة والمعلن عنها(صالح أحمد و السيد أحمد، 2019، الصفحات 244-245).

خلاصة القول أن المؤسسات تلجأ لاستخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية لتحقيق أهدافها الخاصة، فإن جميع الأسباب تهدف لصالحها سواء بتخفيض نتائجها للتهرب من بعض الالتزامات كالضرائب والرسوم أو التحايل على بعض الشركاء بعدم أو تأخير توزيع الأرباح أو تعظيم النتائج لتحسين الوضع المالي للمؤسسة من أجل طلب قروض من البنوك أو لضمان البقاء هروبا من الإفلاس وصرف الانتباه أو رغبة الإدارة في بيع الأسهم بأسعار مرتفعة وجذب المستثمرين.

المبحث الثاني: جوانب المحاسبة الإبداعية

المحاسبة الإبداعية هي شكل من أشكال التلاعب بالبيانات المحاسبية، فإن معدي هذه البيانات يسعون لتوفير بيانات مزيفة لخدمة مصالحهم الخاصة باستخدام أشكال مختلفة من المحاسبة ومتابعتها لممارسة العديد من الأساليب المستخدمة في إعداد التقارير المالية وكل ما سبق يضع المؤسسة في موضع الخطر.

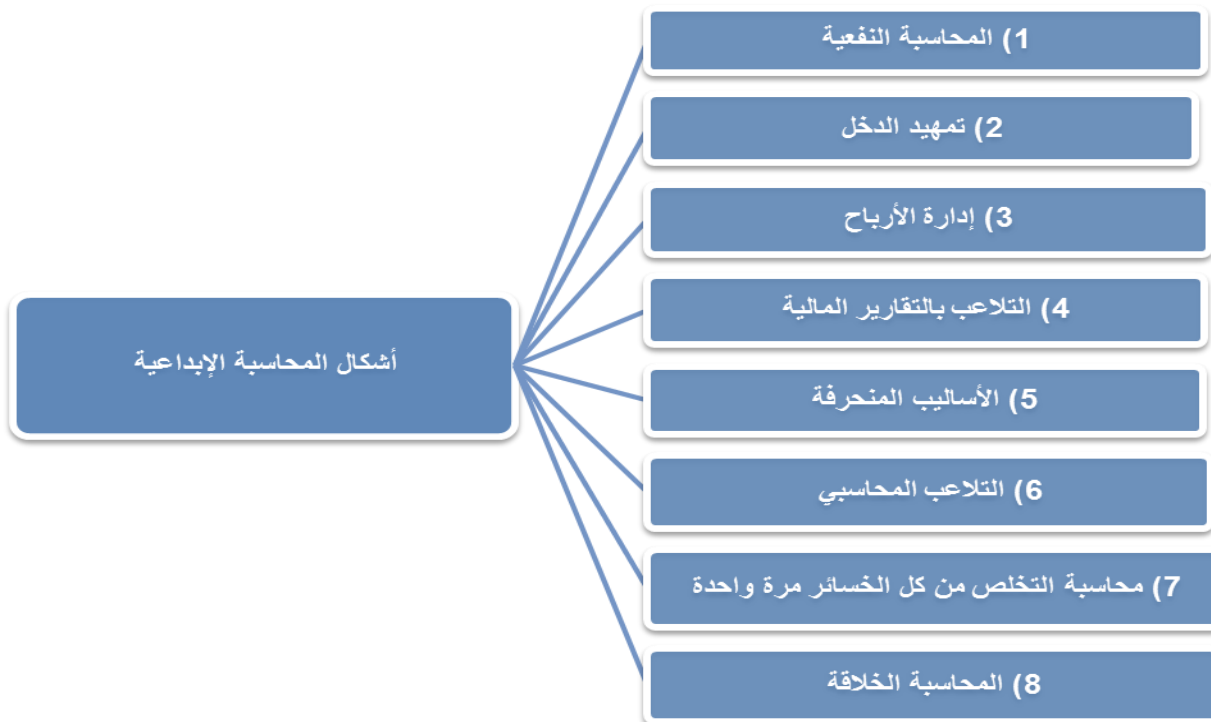
المطلب الأول: أشكال المحاسبة الإبداعية و المنظور الأخلاقي لها

بعد الأزمات الفارطة التي أدت لظهور ممارسات المحاسبة الإبداعية ظهرت بعدها العديد من الأشكال والأنواع لها، والتي كلها تصب في قالب الخداع والتزييف وتقديم قوائم مالية مضلة للمستخدمين.

الفرع الأول: أشكال المحاسبة الإبداعية

- 1- **المحاسبة النفعية:** وهي "اختيار وتطبيق قوي ومقصود لمبادئ المحاسبة في محاولة تحقيق النتائج المطلوبة زيادة الأرباح أو تخفيضها، سواء كانت الممارسات متوافقة مع المبادئ المحاسبية أو لا" (Mulford و Comiskey، 2005، الصفحات 532).
- 2- **تمهيد الدخل:** وهو "شكل من أشكال إدارة الأرباح مصمم لإزالة فترة الذروة و الانخفاضات في سلسلة الأرباح، أي تقليل الأرباح خلال السنوات الجيدة واستخدامها في السنوات السيئة" (Mulford و Comiskey، 2005، الصفحات 532).
- 3- **إدارة الأرباح:** وهي "التلاعب في الدخل بهدف الوصول إلى هدف محدد بشكل مسبق من قبل الإدارة أو التوقعات تعد من المحللين أو قيم تناغم مع تلطيف صورة الدخل والتوجه نحو مكاسب ثابتة" (فداوي، 2014، صفحة 252).
- 4- **التلاعب بالتقارير المالية:** "يعرف التلاعب بالتقارير المالية بأنه إظهار بيانات خاطئة بشكل معتمد، أو حذف قيم معينة أو إخفائها في البيانات المالية، بهدف تظليل مستخدمي البيانات المالية وهذا النوع مخالف للقانون" (بن عباس، تقارير، و تمربط، 2021، صفحة 541).
- 5- **أساليب منحرفة:** "تتم الممارسات المنحرفة والغير مألوفة تختلف عن الممارسات والقياسات المحاسبية المعيارية المعروفة، كما تتميز هذه الطريقة باستخدام أحدث الطرق والأكثر تعقيدا للحصول على أرباح صورية عن طريق التلاعب والغش في قيم المصروفات والإيرادات" (عوايدي، 2022، الصفحات 75).
- 6- **التلاعب المحاسبي:** هو "عملية تظليل وخداع لأصحاب المصلحة المستفيدين من القوائم من قبل الإدارة عن طريق إتباع الإدارة لمجموعة من الإجراءات والطرق المحاسبية الملتوية لتحريف الحقائق التي تعرضها القوائم المالية بما يخدم مصلحتها ويحسن صورتها المالية" (عوايدي، 2022، الصفحات 75).
- 7- **محاسبة التخلص من كل الخسائر مرة واحدة:** ويقصد بها "قيام الشركة بتنظيف قوائمها المالية من كل الأمور السيئة خلال السنة الرديئة حتى تتمكن من النهوض مجدداً" (عوايدي، 2022، الصفحات 76).
- 8- **المحاسبة الخلافة:** وهي الإجراءات المحاسبية التي تلجأ إليها إدارة الشركة في بعض الأحيان سعياً وراء خلق تحسين صوري غير حقيقي، سواء في الربح أو في المركز المالي بواسطة الثغرات المتواجدة في أساليب التدقيق الخارجي أو بالاستفادة من تعدد البدائل المتاحة في السياسات المحاسبية التي تتيح المعايير المحاسبية للشركة الواجب إتباعها في مجالات أساليب القياس و الإفصاح المتبعة في إعداد القوائم المالية" (عوايدي، 2022، الصفحات 73-75-76).

الشكل 03: أشكال المحاسبة الإبداعية



المصدر: من إعداد الطالبتين.

نفرق بين عدة أشكال للمحاسبة الإبداعية والتي تصب في قالب واحد وهو إصدار قوائم مالية مزيفة مظلة للمستخدمين لا تظهر الصورة الحقيقية للوضع المالي للمؤسسة، من بين هذه الأشكال المحاسبة الإبداعية المحاسبة النفعية ويطلق عليها كذلك تسمية المحاسبة العنيفة والتي تستخدم أساليب مقصودة وقوية ولا يهتم فيها التوافق أو من عدمه مع المبادئ المحاسبية، كذلك تمهيد الدخل والذي يمثل تخفيض الأرباح لتهرب من بعض الالتزامات، إدارة الأرباح التي تهدف إلى التحكم في الأرباح وتلطيف الدخل وكذا التلاعب في التقارير المالية بإظهار معطياتها بشكل مغاير عن الحقيقة بشكل مقصود، المحاسبة الخلاقة التي تخلق تحسينين صوري غير حقيقي ومزيف باستغلال الثغرات والبدائل الموجودة في السياسات المحاسبية.

الفرع الثاني: المنظور الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية

أشارت العديد من الدراسات إلى أن الوضع الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية هو موضع خلاف كبير، يعتمد على ما إذا كانت ممارساتها مبررة أخلاقياً أم لا؟ إن هدف الإدارة قد يكون تحسيناً لبعض الجوانب المتعلقة باستراتيجياتها المستقبلية، أو التضليل المعتمد للأطراف ذات العلاقة وفي كل الأحوال فإن الخداع ليس دائماً لا أخلاقياً، لكنه بحاجة إلى تبرير فعندما يتوفر بديل الخداع، لا يمكن أن نجد مبرراً لممارسة الخداع، أما بخصوص الممارسات التي تقترن ببعض التضليل والخداع فهي تخرج عن الأساليب ذات العلاقة بالمحاسبة الإبداعية إلى اجتهادات شخصية من أجل التحسين فقط وليس من أجل إلحاق الضرر (أحمد، العيفة، و بوضياف، 2021، الصفحات 46-47).

كما تعرف أخلاقيات المهنة بأنها نظام المبادئ الأخلاقية وقواعد الممارسات التي أصبحت معياراً للسلوك المهني، فلكل مهنة أخلاقياتها التي تشكلت وتنامت تدريجياً مع الزمن إلى أن تم الاعتراف بها وأصبحت معتمدة أدبياً وقانونياً، ولذلك الحاجة إلى وضع أنظمة لممارسات المهن المختلفة ولا سيما العملية منها مثل المحاسبة بحيث تتضمن هذه الأنشطة الأسس والواجبات والحقوق التي يجب التقيد بها عند ممارسة عمل مهني محدد (أحمد، العيفة، و بوضياف، 2021، الصفحات 47).

تجدر الإشارة إلى أن كل المداخل النظرية لعلم المحاسبة لها جانب أخلاقي يركز على مجموعة من المبادئ الأخلاقية وهي (أحمد، العيفة، و بوضياف، 2021، صفحة 47):
المصداقية: يحتاج المجتمع ككل إلى مصداقية المعلومات وأنظمة المعلومات المستخدمة.
المهنية: هناك حاجة إلى أشخاص يمكن تحديدهم بوصفهم مهنيين في مجال المحاسبة من قبل مستخدمي القوائم المالية.
جودة الخدمات: هناك حاجة لتأكد على أن الخدمات التي يتم الحصول عليها من المحاسب يتم تقديمها على أفضل معايير الأداء المهني.
الثقة: يجب أن يشعر مستخدمو المحاسبة بالثقة في أن هناك إطاراً أخلاقياً مهنياً يؤثر في كيفية هذه الخدمات.

ومن منظور أخلاقي يمكن اعتبار المحاسبة الإبداعية مكروهة ومحرمة أخلاقياً، فهي ليست عادلة للمستخدمين من حيث تتضمن ممارسة غير عادلة للسلطة وتعمل على إضعاف سلطة المنظمين، حيث يتم خرق النظم والقوانين بدون عقوبة الأمر الذي يترتب عنه قلة الاحترام لها ولإجراءاتها، وبشكل أساسي فإنه من الحكمة والمنطق التساؤل بشأن صلاحية الأنشطة المتورطة في إخفاء البيانات المالية السليمة لتقديم صورة لا يستطيع النشاط الاقتصادي يبرزها كاملة (أحمد، العيفة، و بوضياف، 2021، صفحة 47).

تعتبر التلاعبات المحاسبية محرمة ومحظورة أخلاقياً لأنها غير عادلة للمستخدمين، وتعتبر عن إساءة استخدام السلطة والظلم من خلال طرق ملتوية، مثل استغلال معايير غير مصاغة بطرق صارمة، وهذا سبب عدم رضا المدققين عن الصفقات التي تنطوي على التلاعب المحاسبي، كما أن لنظم القانون ونظم العدالة قيم وأفكار منبثقة عنها العديد من القيم الأخلاقية التي تتمثل في: الصدق، احترام القوانين، الأمانة، تحمل المسؤولية، عدم التحيز، العدالة.

المطلب الثاني: أساليب المحاسبة الإبداعية

هنالك أساليب عديدة لذا يجب التأكد من اختيار طرق محاسبية محددة واستخدامها، أو تجميل صورة الدخل لتحقيق الأهداف المحددة مسبقاً أو المتوقعة من قبل المحللين الماليين، أو القيام بالتلاعب عن طريق تزييف الحقائق الواردة في البيانات المالية، يعتمد مستخدموها على ممارسات حديثة ومتطورة ومبتكرة لتحقيق أهدافهم.

الفرع الأول: أساليب المحاسبة الإبداعية في الميزانية

ترتبط أهمية الميزانية بما توفره من معلومات حول طبيعة وحجم المواد المتاحة لدى الشركة والتزاماتها تجاه المقرضين والمالكين، كما تساعد في التنبؤ بمبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية، إن المنافع التي تحققها الميزانية يجب أن تقيم في ضوء مجموعة من المحددات يأتي في مقدمتها أن أغلب الأصول والتزامات تقيم بالتكلفة التاريخية كما أنها لا تظهر العديد من العناصر التي لها قيمة مالية مؤثرة كالمعرفة ومهارات العاملين (بوجحطو و شتيح، 2019، الصفحات 07).

وفيما يلي عرض لفرص التلاعب بالقيم المحاسبية باستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية في الميزانية (بوجحطو و شتيح، 2019، الصفحات 07-08):

الأصول الغير ملموسة: حيث يتم المبالغة في تقييم بنود الأصول غير الملموسة مثل العلامات التجارية، إضافة إلى الاعتراف المحاسبي في الأصول غير الملموسة بما يخالف الأصول والقواعد المنصوص عليها ضمن معايير المحاسبة الدولية مثل الاعتراف بالشهرة غير المشتراة، إضافة إلى إجراء تغييرات غير مبررة في طرق الإطفاء المتبعة في تخفيض هذه الأصول .

الأصول الثابتة : حيث لا يتم التزام بمبدأ التكلفة التاريخية في تحديد القيمة المدرجة لها في الميزانية كذلك يتم التلاعب في نسب الاهلاك المتعارف عليها للأصول عن طريق تخفيضها عن تلك النسب المستخدمة.

الأصول المتداولة: حيث يتم التلاعب في أسعار السوق التي تستخدم في تقييم محفظة الأوراق المالية، إضافة إلى إجراء تخفيضات غير مبررة في مخصصات انخفاض الأسعار.

النقدية: يتم في هذا البند عدم الإفصاح عن البنود النقدية المقيدة والتلاعب في أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة البنود النقدية المتوفرة من العملات الأجنبية.

الذمم المدينة: يتم التلاعب هنا من خلال عدم الكشف عن الديون المتعثرة، بهدف تخفيض قيمة مخصص الديون المشكوك فيها، وإجراء أخطاء معتمدة في تصنيف حسابات الذمم المدينة، من تصنيف الذمم طويلة الأجل على أنها أصول متداولة بهدف تحسين سيولة المؤسسة.

الاستثمارات طويلة الأجل: تغيير الطرق المحاسبية المتبعة في المحاسبة عن الاستثمارات طويلة الأجل، من طريقة التكلفة إلى طريقة حقوق الملكية.

الموجودات المحتملة: حيث يتم إثبات الموجودات المحتملة قبل التأكد من تحققها، مثل إثبات الإيرادات المتوقع تحصيلها من دعوى قضائية على أحد العملاء قبل إصدار الحكم فيه.

المطلوبات المتداولة: مثل عدم أدراج الأقساط المستحقة خلال العام الجاري من القروض طويلة الأجل ضمن المطلوبات المتداولة بهدف تحسين نسبة السيولة.

المطلوبة طويلة الأجل: مثل الحصول على قروض طويلة الأجل قبل إعلان الميزانية، بهدف استخدامها في تسديد القروض قصيرة الأجل لتحسين نسب السيولة.

المخزون: في هذا البند تتركز عمليات التلاعب وممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية في تضمين كشوفات الجرد بنود بضاعة راكدة ومتقدمة إضافة إلى عمليات التلاعب في أسعار تقييمها، وتغيير غير مبرر في طريقة تسعير المخزون.

حقوق المساهمين: مثل إضافة مكاسب محققة من السنوات سابقة إلى صافي ربح السنة الجارية، بدلا من معالجته ضمن الأرباح المحتجزة كما يجب، باعتباره بندا من بنود السنوات السابقة.

بما أن الميزانية تعتبر من أهم القوائم المالية بسبب ما تقدمه من معطيات حول أصول وخصوم المؤسسة فهي كذلك تقدم فرصا للمحاسبين في الإبداع واستخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية عليها وذلك عن طريق التلاعب بالقيم المحاسبية كالمبالغة في التقييم بعض الأصول والتلاعب في نسب الاهتلاك وكذا عدم الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية والتلاعب في سعر الصرف وتغيير طريقة تقييم المخزون أو تضمين كشوفات الجرد مخزونات قديمة أو تالفة وكذلك تضمين الدفاتر موجودات محتملة قبل حدوثها فعلا وأخيرا إضافة أرباح سنوات سابقة.

الفرع الثاني: ممارسات أساليب المحاسبة الإبداعية في جدول النتائج

تعمل قائمة الدخل على عرض نتيجة السنة المالية بصورة واضحة وحقيقية، تقوم بإظهار للمستخدمين والمدراء وضع المؤسسة سواء بالربح أو الخسارة لذلك يتم استخدام بعض التلاعبات عن طريق ممارسات المحاسبة الإبداعية فيما يلي:

1- **الاعتراف المبكر بالإيراد:** بمعنى تسجيل الإيراد بشكل سريع فيما عملية البيع لا تزال موضع الشك، فحسب الأصول المحاسبية المتبعة والمتعارف عليها وحسب مبدأ عدم الاعتراف بالإيراد قبل حصوله فعليا فإن تسجيل الدخل يتم بعد اكتمال عملية البيع، وفي هذه الطريقة يتم الاعتراف محاسبيا ودفتريا بالدخل المترتب على عملية البيع قبل أن تكتمل العملية ذاتها على أرض الواقع وقبل اكتمال عملية تبادل المنفعة، وتتمثل هذه الطريقة في تسجيل إيرادات وهمية أو مزيفة (عمر، 2017، الصفحات 312).

2- **زيادة الدخل:** يشمل زيادة الأرباح من خلال بيع أصل أقل من قيمتها الحقيقية، وكذلك اعتبار عائد الاستثمار جزءاً من الإيرادات، إضافة إلى تسجيل عائد الاستثمار باعتباره دخلاً تشغيلياً، بالإضافة إلى نقل المصاريف الجارية إلى فترات محاسبية سابقة أو قادمة، وتشمل رسملة التكاليف التشغيلية العادية وتغيير السياسات المحاسبية إضافة إلى اهتلاك التكاليف بشكل بطيء جداً، والفتل في تسجيل الأصول التالفة، وتخفيض خدمات الأصول (عمر، 2017، الصفحات 312-313).

تتم ممارسات المحاسبة الإبداعية في جدول النتائج الذي يعرض نتيجة السنة المالية على بندين وهما الإيراد والدخل بالتعظيم أو التخفيض، حيث تمثلت هذه الممارسات في تسجيل إيرادات غير مكتملة كتسجيل عمليات بيع قبل أن تتم بالفعل وتغيير توقيت الاعتراف بالإيراد وتغيير شروط البيع أو تسجيل الإيرادات بقيم مختلفة عن قيمتها الحقيقية بالزيادة أو النقصان، كذلك تسجيل إيرادات فترات سابقة أو لاحقة كتسجيل أصول تالفة كتسجيل اهتلاك بشكل بطيء أو حتى عدم احتسابه.

الفرع الثالث: ممارسات أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة التدفقات النقدية

تسمح قائمة التدفقات النقدية بتحديد الوضع المالي النقدي للمؤسسة خلال فترة معينة، كما تعبر عن رصيد التدفقات الصادرة والواردة للمؤسسة الناتج عن النشاطات المختلفة لها ومن بين أساليب التلاعب في قائمة التدفقات ما يلي (بوجحطو و شتيح، 2019، صفحة 09):

- التلاعب بقائمة التدفقات النقدية من خلال دفع تكاليف البحوث والتطوير وتسجيلها باعتبارها تدفقات نقدية استثمارية خارجية وتبعتها عن التدفقات النقدية التشغيلية الخارجة وبالتالي زيادة صافي التدفقات التشغيلية.
- معالجة التضخم في رقم الأرباح المحتجزة الناجم عن عدم القدرة على خلق النقد لتوزيع جزء منها ولفترات طويلة عن طريق توزيع الأرباح نقداً وذلك لتخفيف وطأة تراكم الأرباح وإخفاء عدم قدرة على التوزيع النقدي وإقناع المساهمين بعد وجود مشاكل كبيرة في النقدية.
- فترة سداد النفقة والتشدد في سياسات التحصيل وغيرها مما يؤدي إلى تقليص عناصر المطلوبات بصورة مصطنعة بغير إظهار التدفقات النقدية الحرة على نحو أفضل مما هي عليه في الواقع.
- قيام المؤسسة بدفع فوائد القروض غير المرتبطة بالعمليات الاستثمارية على أساس إنها نفقات استثمارية لغرض استبعادها من النفقات التشغيلية أو الأنشطة الرئيسية للمؤسسة من أجل خلق صورة جيدة غير حقيقية عن القدرة المالية للمؤسسة من عملياتها الرئيسية.
- تسجيل التدفقات النقدية المتعلقة بالأرباح والخسائر الناجمة عن عمليات بيع الموجودات الثابتة ضمن عملياتها التشغيلية خلافاً لما أشار إليه معيار المحاسبة الدولي السابع الذي اعتبر أن النقدية الناتجة عن مثل هذه العمليات تعتبر متعلقة بالعمليات الاستثمارية.

نظراً لما تقدمه قائمة التدفقات النقدية للمستخدمين والمستثمرين من افصاحات حول قدرة المؤسسة على الاستخدام الأمثل لمواردها وكذا التنبؤ بقدرة توليدها لنقدية في المستقبل، حيث تمارس عليها ممارسات المحاسبة الإبداعية من بينها التلاعب بقائمة التدفقات النقدية ومعالجة التضخم في رقم الأرباح المحتجزة الناجم عن عدم القدرة على خلق النقد والتشدد في سياسات التحصيل وتسجيل بعض النفقات التشغيلية على أنها نفقات استثمارية وتسجيل بعض التدفقات الاستثمارية على أنها تدفقات تشغيلية.

الفرع الرابع: ممارسات أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة التغييرات في حقوق الملكية

إن جميع عناصر بنود هذه القائمة معرضة لاستخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال إجراء تغييرات وهمية في زيادة رأس المال المدفوع أو تخفيضه كذلك رأس المال المكتسب ورأس المال المحتسب والتي تمارس لغايات إعادة تقدير حجم الأخطاء السابقة أو خسائر السنوات السابقة وأرصدة العملات الأجنبية (عمر، 2017، صفحة 312).

إن أهمية قائمة التغير في حقوق الملكية تكمن في كونها حلقة وصل بين قائمتين وهما الميزانية وجدول حساب النتائج حيث تحدد عن طريق متابعة التغييرات في بنود الملكية ألا أن هذه البنود معرضة كذلك لممارسات المحاسبة الإبداعية من بين هذه الممارسات التغييرات الوهمية في الزيادة أو خفض رأس المال المدفوع وكذلك زيادة أو خفض رأس المال المكتسب وزيادة أو خفض رأس المال المحتسب.

الجدول 04: أساليب ممارسات المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية

ممارسات المحاسبة الإبداعية	القوائم	
<ol style="list-style-type: none"> 1. المبالغة في تقييم بنود الأصول غير الملموسة مثل العلامات التجارية 2. التلاعب في أسعار السوق 3. عدم الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية 4. التلاعب في أسعار الصرف 5. تصنيف طويلة الأجل على أنها أصول متداولة 6. تغيير الطرق المحاسبية 7. تسجيل الموجودات المحتملة قبل وقوعها 8. عد إدراج الأقساط المستحقة خلال السنة الجارية 9. الحصول على قروض قبل إعلان الميزانية 10. تضمين كشوفات الجرد بضاعة قديمة و تغيير سعرها و تغيير طريقة تسعير البضاعة 11. إضافة مكاسب من سنوات السابقة إلى صافي ربح السنة الجارية 	الميزانية	1
<ol style="list-style-type: none"> 1. تسجيل الإيراد بشكل سريع فيما عملية البيع لا تزال موضع الشك 2. تسجيل إيراد مزيف 3. زيادة إيرادات وهمية 4. تغيير السياسة المحاسبية 	جدول النتائج	2
<ol style="list-style-type: none"> 1. التلاعب بقائمة التدفقات النقدية 2. التشدد في سياسات التحصيل 3. تسجيل بعض النفقات التشغيلية على أنها نفقات استثمارية 4. تسجيل بعض التدفقات الاستثمارية على أنها تدفقات تشغيلية 	قائمة التدفقات النقدية	3
<ol style="list-style-type: none"> 1. تغييرات وهمية 2. زيادة أو خفض رأس المال المدفوع 3. زيادة أو خفض رأس المال المكتسب 4. زيادة أو خفض رأس المال المحتسب 	قائمة التغيرات في حقوق الملكية	4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على عدة مراجع.

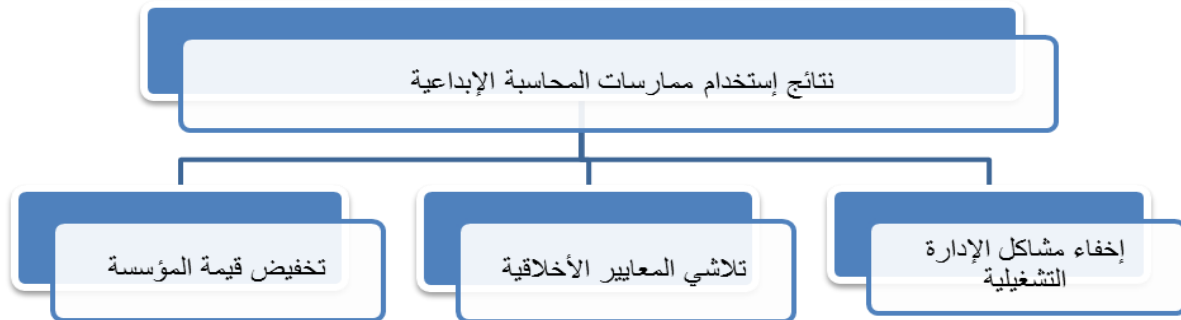
المطلب الثالث: نتائج استخدام المحاسبة الإبداعية

في حين أن ممارسات المحاسبة الإبداعية تفيد المؤسسات على المدى القصير، إلا أنها قد تسبب مشاكل خطيرة على المدى الطويل، ومع علم المدراء ومستخدمي ممارسات المحاسبة الإبداعية في إعداد القوائم المالية إلى أنهم لا يزالون يستخدمون هذه الممارسات.

تتمثل نتائج استخدام المحاسبة الإبداعية فيما يلي (عيسى، 2008، صفحة 18-19) :

- 1- **تخفيض قيمة المؤسسة:** توجد العديد من قرارات التشغيل التي تتخذها المؤسسة بغرض التأثير على الأرباح قصيرة الأجل، إلا أنها يمكن أن تؤدي في الأجل الطويل إلى إضرار بالكفاءة الاقتصادية للمؤسسة، فعلى سبيل المثال تعجيل الإيرادات قد يؤدي إلى قيام المؤسسة ببيع المنتج في 30 ديسمبر بشروط كان من الممكن أن تكون أفضل لو تم بيع المنتج للعميل في 2 فيفري.
- 2- **تلاشي المعايير الأخلاقية:** حتى وإن كانت ممارسات المحاسبة الإبداعية لا تنتهك المعايير المحاسبية بشكل واضح، فهي ممارسات مشكوك فيها من الناحية الأخلاقية، فالمؤسسة التي تمارس المحاسبة الإبداعية ترسل رسالة للعاملين بها بأن إخفاء وتظليل الحقيقة هي ممارسة مقبولة، ويخلق المديرون الذين يتحملون خطر هذه الممارسة مناخاً أخلاقياً يسمح بوجود أنشطة أخرى مشكوك فيها، فالمدير الذي يطلب من موظفي المبيعات تعجيل المبيعات في أحد الأيام، يخسر السلطة الأخلاقية التي تمكنه من انتقاد خطط المبيعات المشكوك فيها وأيضاً يمكن أن تصبح المحاسبة الإبداعية منحدرًا زلماً جداً، فأساليب التحايل المحاسبية البسيطة نسبياً تصبح معقدة أكثر فأكثر إلى أن تؤدي إلى خلق مخالفات جوهرية في القوائم المالية.
- 3- **إخفاء مشاكل الإدارة التشغيلية:** لا تتم ممارسات المحاسبة الإبداعية على مستوى الإدارة العليا فقط، وإنما تمارس أيضاً على مستوى الإدارة التشغيلية، فمديري الإدارات التشغيلية يعالجون البيانات المالية بهدف الحصول على مكافآت، الفوز بالترقيات، أو تجنب انتقاد الأداء السيئ، ومن أهم مخاطر ممارسات المحاسبة الإبداعية في مستويات الإدارة الدنيا، إخفاء مشاكل التشغيل عن الإدارة العليا، فتبقى الأخطاء بدون تصحيح والمشاكل بدون حلول لفترة زمنية طويلة .

الشكل 04: نتائج استخدام المحاسبة الإبداعية



المصدر: من إعداد الطالبتين.

نجد أن نتائج استخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية سلبية على المؤسسة المستخدمة فهي تقدم نتائج جيدة وتحقق الأهداف المبتغاة في الأجل القريب إلا أنها تسبب الضرر في الأجل الطويل ونلخص هذه النتائج فيما يلي:

- تخفيض قيمة المؤسسة وتقليل كفاءتها الاقتصادية .
- تعليم المؤسسة لموظفيها بأن الإخفاء و التزوير والتظليل والخداع ممارسات مسموحة مع أنها غير مسموحة وهذا ما يسمى بتلاشي المعايير الأخلاقية داخل المؤسسة.
- طموح و طمع موظفي الإدارة التشغيلية في الترقيات والكفاءات والمدح جعلهم يقومون بمعالجة البيانات المالية التي يقدمونها وفق ممارسات المحاسبة الإبداعية أي إخفاء مشاكل الإدارة التشغيلية مما يجعل هذه المشاكل تتفاقم وتصبح أكثر خطورة ويصعب حلها.

المبحث الثالث: مهمة التدقيق الخارجي اتجاه ممارسات المحاسبة الإبداعية

بعد دراسة أسباب ودواعي ظهور ممارسات المحاسبة الإبداعية كان لابد من إيجاد طرق اكتشافها للحد منها من طرف المسؤولين، كما ظهرت إتجاهات وأساليب حديثة للكشف عنها .

المطلب الأول: مسؤولية المدقق اتجاه سلوك المحاسبة الإبداعية

الهدف الرئيسي لمدقق الحسابات هو إبداء الرأي حول صحة وشرعية القوائم المالية بينما الهدف الثانوي منع واكتشاف التحريفات الجوهرية والغش، والمدقق الذي يقوم بعملية التدقيق طبقا لمعايير المراجعة يكون مسؤولا عن الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية في مجملها خالية من الأخطاء الجوهرية، فإن التحريفات والغش اللذان يمكن إخفائها بمهارة قد لا يمكن إكتشافها بسهولة وبالتالي يوجد دائما خطر في أن المراجعة لن تؤدي إلى كشف كافة التحريفات الجوهرية حتى في ظل الإلتزام بمعايير المراجعة المتعارف عليها، ويتفق معظم المهنيين في مجال المحاسبة على أنه في معظم الحالات فشل المراجعة في كشف عن التحريفات الجوهرية وإصدار خاطئ للمراجعة ناتج عن الشك حول ما إذ كان المراجع قد مارس العناية المهنية، وبذلك يجيز القانون للأطراف التي حدث لها خسائر الحصول على تعويض عن بعض أو كل الخسائر (سالمي و علاق، 2017، صفحة 633).

تعد مسؤولية المدقق عن اكتشاف الغش والمخالفات والتقرير عنها، أحد الأسباب المهمة للفجوة في التوقعات في مهنة التدقيق، حيث يعتقد معظم مستخدمي القوائم المالية، أن التقرير النظيف يعني أن المدقق اكتشف الأخطاء المادية الناتجة عن الغش والمخالفات التي قد حدثت أثناء السنة المالية قيد التدقيق، وبالتالي فإن لدى مستخدمي القوائم المالية توقعات عالية بأن يقوم المدقق باكتشاف الغش والمخالفات، وذلك كهدف ضروري لعملية التدقيق في حين تختلف المعايير المهنية والتوصيات الصادرة عن الهيئات والمنظمات المهنية عن وجهة النظر السابقة، حيث قللت المعايير والتوصيات من درجة مسؤولية المدقق بشأن اكتشاف الغش والمخالفات وذلك بالإشارة إلى أن الإدارة هي المسؤولة في المقام الأول عن الغش ومنع تلك المخالفات من خلال ضوابط الرقابة الداخلية الفعالة (خقمقاني و صديقي، 2015، صفحة 64).

يمكننا القول أن عملية التدقيق رغم حرصها على اكتشاف جميع الأخطاء والغش والمخالفات وإظهار عدالة القوائم المالية المقدمة إلا أنها غير مثالية، حيث أنها تعجز عن اكتشاف جميع ممارسات المحاسبة الإبداعية حتى في ظل الأداء الفعال لإجراءات التدقيق لهذا نجد المدقق يركز على الأخطاء الجوهرية التي تسبب خطر كبير، أما المحاسبة الإبداعية إذا حاول الكشف عنها جميعا، قد يخسر المدقق الكثير من الوقت الضائع وكذلك يجعل من تكلفة عملية التدقيق كبيرة جدا.

المطلب الثاني: الاتجاهات والأساليب الحديثة لكشف المحاسبة الإبداعية

بما أن ممارسات المحاسبة الإبداعية وسيلة تستخدم للتلاعب والتحايل وإعطاء النتائج صورة غير حقيقية للوضع المالي للمؤسسة وذلك بطرق مطابقة للمعايير المحاسبية مستغلًا ثغراتها، فإنه ليس بالأمر الهين الكشف عنها وكذلك الحد منها.

ومن أهم الاتجاهات والأساليب الحديثة للكشف عن المحاسبة الإبداعية والحد منها (المبيضين و عبد المنعم، 2010، الصفحات 91-92) :

(1)- لجان المراجعة: التي ظهرت في الولايات المتحدة بعد الهزات المالية العنيفة الناتجة عن التلاعب في التقارير المالية، والتي أسفرت عن قيام كل من بورصة نيويورك وهيئة سوق المال الأمريكية بالتوصية بضرورة إنشاء لجنة بالشركات المسجلة بها مكونة من عدد من الأعضاء غير التنفيذيين تكون مهمتها تعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه وذلك كمحاولة لزيادة استقلاليته عند إبداء الرأي في القوائم المالية التي تصدرها الشركات.

(2)- خفض مجال اختيار البدائل والمعالجات المحاسبية: عن طريق التقليل من عدد البدائل والمعالجات المحاسبية المتاحة أو تحديد الظروف التي يمكن أن تستخدم فيها كل معالجة، ولهذا الأمر فإن لجنة معايير المحاسبة الدولية في تعديلاتها الأخيرة فإنها قد ألغت معاييرها المعالجة البديلة، ووضعت معالجة قياسية في أغلب معاييرها .

(3)- الحد من سوء استخدام بعض السياسات المحاسبية:
- سن قواعد تقلل من استخدام بعض السياسات المحاسبية أو حتى إلغائها، وفي هذا المجال فإنه عندما اتجه بعض محاسبو الشركات البريطانية للاستعانة بجزئية بند الطوارئ لحسابات الخسارة والربح في البنود التي يرغبون في تجنب تضمينها ربح تشغيل، ولهذا الأمر فقد رأت هيئة المعايير المحاسبية البريطانية إلغاء بند الطوارئ بشكل نهائي حتى لا تستغل بشكل خاطئ .

- تفعيل خاصية الثبات ويقصد بالثبات هنا هو الثبات في استخدام السياسات المحاسبية المتبعة من قبل معدي البيانات المالية، وهذا يعني أنه متى ما اختارت أي شركة ما سياسة محاسبية تناسبها في أحد الأعوام فيجب عليها الاستمرار في تطبيقها في الأعوام اللاحقة والتي ربما لا تناسبها تلك السياسات كما كانت، وهنا تصدر الإشارة إلى أن لا يعني أنه من غير المسموح تغيير السياسات المحاسبية، ولكن المقصود هو عدم تغيير تلك السياسات إلا في حال الضرورة القصوى وشريطة الإفصاح عن التأثيرات المالية الناتجة على تغيير تلك السياسات .

(4)- يقضة وكفاءة المراجعين والمراقبين ولجان المراجعة في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية: ويتم هذا الأمر عن طريق اختيار مكاتب التدقيق ذات الكفاءة والمصدقية العالية، حيث أن المراجع الكفء والمتمكن يقوم على تصميم إجراءات المراجعة للحصول على تأكيد معقول عن التحريفات الناشئة عن المحاسبة الإبداعية التي يتم اكتشافها والتي تعتبر جوهرية للقوائم المالية الواحدة .

(5)- تنمية الثقافة المحاسبية بين المستثمرين والمهتمين ومستخدمي المعلومات المالية على مختلف أطرافهم: ويتم هذا الأمر عن طريق أما التثقيف الذاتي الذي يقوم به بعض المستثمرين أو مستخدمي المعلومات المالية بغرض رفع مستواهم المحاسبي، أو عن طريق الجهات المعنية بسلامة وشفافية القوائم المالية وما يرد بها من معلومات سواء كانت تلك الجهات حكومية أو من القطاع الخاص .

(6)- **تفعيل التنظيم المهني:** وذلك لمهنة المحاسبة والمراجعة ووضع ميثاق السلوك المهني وتشكيل لجنة الأخلاق المهنية التي من أهم وظائفها وضع قواعد السلوك التي يجب أن يلتزم بها المحاسب والمرجع المعتمد .

جدول 05: الاتجاهات والأساليب الحديثة للكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية

مهمتها	الاتجاهات و الأساليب الحديثة
- تعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه وذلك كمحاولة لزيادة استقلاليته عند إبداء الرأي في القوائم المالية التي تصدرها الشركات.	(1)- لجان المراجعة
- التقليل من عدد البدائل والمعالجات المحاسبية المتاحة . - تحديد الظروف التي يمكن أن تستخدم فيها كل معالجة . - ألغت لجنة معايير المحاسبة الدولية في تعديلاتها الأخيرة معايير المعالجة البديلة، ووضعت معالجة قياسية .	(2)- خفض البدائل
- سن قواعد تقلل من استخدام بعض السياسات المحاسبية أو حتى إلغائها. - تفعيل خاصية " الثبات " .	(3)- الحد من سوء استخدام السياسات المحاسبية
- اختيار مكاتب التدقيق ذات الكفاءة والمصدقية العالية.	(4)- يقضة وكفاءة المراجعين
- التثقيف الذاتي الذي يقوم به بعض المستثمرين أو مستخدمي المعلومات المالية بغرض رفع مستواهم المحاسبي . - الجهات المعنية بسلامة وشفافية القوائم المالية .	(5)- تنمية الثقافة المحاسبية بين مستخدمي المعلومات المالية
- وضع ميثاق السلوك المهني . - تشكيل لجنة الأخلاق المهنية .	(6)- تفعيل التنظيم المهني لمهنة المحاسبة والمراجعة

المصدر: من إعداد الطالبتين من خلال ما سبق.

بسبب المشاكل والأزمات المالية التي نتجت عن التلاعب في التقارير المالية في الولايات المتحدة الأمريكية ظهور ما يسمى بلجان المراجعة والتي أوصت بضرورة بورصة نيويورك وهيئة سوق المال الأمريكية إنشاء لجنة بالشركات المسجلة بها تكون هذه اللجنة مكونة من أعضاء الغير تنفيذيين تكون مهمتهم تعيين المراجع الخارجي من أجل استقلالية المراجع التي تساهم بحد كبير في اكتشاف الأخطاء والحد منها.

أتاحت معايير المحاسبة الدولية العديد من البدائل والمعالجات مما أدى إلى استخدامها في ممارسات غير أخلاقية حيث أن دهاء ومكر المحاسبين أدى إلى التلاعب بهاته البدائل بما يرغب في أصحاب المصالح وذلك في حرية الاختيار بين المعالجات المحاسبية ومن بين الأساليب التي تحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية خفض تلك البدائل والمعالجات من طرف لجنة المعايير المحاسبية، فقد ألغت مجال الاختيار (المعالجة البديلة) ووضعت معالجة قياسية في أغلب المعايير.

من الأساليب نجد الثبات في استخدام السياسات المحاسبية المتبعة وهذا لا يعني رفض تغيير السياسات المحاسبية داخل المؤسسات بل تغييرها عند الضرورة القصوى و بشرط الإفصاح عن التأثير الذي ينتج عن تغيير السياسات المحاسبية فتلتزم المؤسسات في استخدام السياسات المحاسبية التي تناسبها في كل السنوات اللاحقة دون التغيير حتى ولم تكن تناسبها تلك السياسات.

اختيار مكاتب متخصصة في التدقيق ذات كفاءة ومصداقية عالية فالمدقق الكفاء والمتمكن يساعد في اكتشاف تلك الممارسات الغير أخلاقية وذلك بتصميم إجراءات التدقيق التي تساهم في الحصول على تأكيدات عن التحريفات المستخدمة في التلاعب.

كذلك من بين الأساليب التي تحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية هو بث الثقافة المحاسبية في مستخدمي المعلومات المالية والمستثمرين والمهتمين أي تنمية ثقافتهم المحاسبية وذلك بتثقيفهم الذاتي من أجل رفع مستواهم المحاسبي لاكتشاف تلك الممارسات.

المطلب الثالث: إجراءات واختبارات التي يطبقها المدقق للحد من المحاسبة الإبداعية

تتمثل مهمة المدقق في إصدار رأي فني نزيه ومحاييد غير متحيز حول صحة البيانات المالية باستخدام مجموعة من الإجراءات والاختبارات للقيام بالتدقيق والكشف عن كلا من الغش والأخطاء وممارسات المحاسبة الإبداعية .

الفرع الأول: الإجراءات والاختبارات الواجب تطبيقها للحد من آثار المحاسب الإبداعية على قائمة الدخل

تهدف الإدارة من أساليب المحاسبة الإبداعية التي تمارسها على عناصر قائمة الدخل (الإيرادات والمصروفات) إلى تحسين الربح بإظهار أرباح صورية (غير حقيقية) وذلك من خلال تضخيم المبيعات أو تخفيض المصروفات أو كليهما معا وذلك من أجل تحسين النسب المالية التي تدخل أرقام المبيعات وكلفتها وصافي الدخل في احتسابها كنسب الربحية وكفاءة النشاط و للحد من ذلك لابد من إتباع الإجراءات التالية(بن موفقي، 2019، الصفحات 81-82) :

- التحقق من فواتير البيع وخصوصا للصفقات المنفذة مع الأطراف ذات العلاقة بالشركة كالشركات التابعة أو الزميلة .
- التحقق من مدى توافر شروط الرسملة في ذلك المصروف.
- تقدير أثر إغلاق الخط الإنتاجي على نتيجة الأعمال وأخذه بعين الاعتبار.
- استبعاد أرباح تلك البنود من الربح التشغيلي .

تلجأ المؤسسة إلى أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة الدخل وذلك بهدف تحسين رقم الأعمال وزيادته ومن الإجراءات التي تحد من هذه الأساليب التحقق من فواتير البيع و خاصة الصفقات مع الأطراف التي لها علاقة بالشركة وكذلك التحقق من أن الصفقات حقيقة و غير صورية.

الفرع الثاني: الإجراءات والاختبارات الواجب تطبيقها للحد من آثار المحاسبة الإبداعية على قائمة

المركز المالي

تهدف الإدارة من الأساليب المحاسبية الإبداعية التي تمارسها على عناصر المركز المالي إلى تحسين المركز المالي للشركة وذلك من خلال تضخيم قيم الأصول أو تخفيض قيم المطلوبات أو كليهما معاً، وذلك بفرض تحسين عرض النسب المشتقة منها مثل السيولة أو الربحية وغيرها والحد من ذلك لا بد من إتباع الإجراءات التالية (بن موفقي، 2019، صفحة 82) :

- استبعاد النقدية المقيدة بصورة غير صحيحة عند احتساب السيولة.
- التحقق من صحة الأسعار المستخدمة.
- طلب كشف الذمة بالمدينة والتحقق من نسبة المخصص إلى إجمالي الذمم المدينة .
- فحص كشوفات الجرد والتحقق من الوجود الفعلي للأصناف في المخزن.
- التحقق من ذلك التغيير عن طريق تقرير مدقق الحسابات والآثار المترتبة في قائمتي الدخل والمركز المالي.
- التحقق من نسب الاهتلاك وتعديل مصروف الاهتلاك .
- التحقق من الأسس المتبعة في التقييم وتعديل القيمة وفق الأسس الصحيحة .
- التحقق من صحة الأسس المتبعة في إثبات المطلوبات المتداولة وإعادة احتساب نسبة السيولة .
- التحقق من صحة إجراءات الحصول على قرض طويل الأجل وعمل التعديلات اللازمة تعديل ربح العام الجاري والنسب المرتبطة فيه ونسب توزيعات الأرباح .
- دراسة أثر إثبات موجودة محتملة قبل توفر شروط تحققها على النسب المالية ذات العلاقة وتعديلها بالشكل المناسب.

تلجأ المؤسسة إلى استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة المركز المالي وذلك من أجل تحسين المركز المالي للشركة وذلك بطرق عديدة منها تضخيم الأصول أو تخفيض قيم المطلوبات بغرض تحسين عرض النسب الناتجة عنها مثل السيولة أو الربحية ومن أجل الحد من هذه الممارسات لا بد من إتباع مجموعة من الإجراءات منها استبعاد النقدية المقيدة عند احتساب السيولة، التحقق من صحة الأسعار المستخدمة في الاستثمارات المتداولة وطلب كشف الذمم المدينة والتحقق من نسبة المخصص الإجمالي فحص كشوفات الجرد الفعلي والوجود الفعلي للأصناف في المخزن، التحقق من نسب الاهتلاك وتعديل مصروف الاستهلاك، التحقق من صحة الأسس المتبعة في التقييم وتعديل القيمة وفق الأسس الصحيحة التحقق من الحصول على قرض طويل الأجل قبل انتهاء السنة لسداد قرض قصير الأجل ذلك وعمل التعديلات اللازمة في نسب الرفع المالي، تعديل الربح العام الجاري ونسبة توزيعات الأرباح.

خلاصة الفصل:

ظهرت المحاسبة الإبداعية في الثمانينات إثر الأزمتهن اللتهن تعرض لهما العالم بسبب الثورة الصناعية وحالة الركود الاقتصادي، حيث عرفت المحاسبة الإبداعية على أنها ممارسات غير أخلاقية دون تجاوز القوانين المحاسبية، حيث أنها تتم عن طريق استغلال ثغرات القواعد والقوانين المحاسبية والبدائل الموجودة في المعايير المحاسبية الدولية المتعارف عليها، تستخدمها إدارة المؤسسات لإعداد قوائم مزيفة ومضللة لمستخدميها وذلك لكسب أرباح وإعطاء صورة مزيفة كتخفيض الدخل وزيادته والمحافظة على سعر الأسهم أو زيادته وتأخير نشر المعلومات وكذا صرف الانتباه.

ونفرق بين عدة أنواع للمحاسبة الإبداعية من بينهم المحاسبة النفعية التي تسمى كذلك بالمحاسبة العنيفة والتي تمثل الاستخدام القوي سواء كانت قانونية أو لا وتمهيد الدخل وكذا إدارة الأرباح والتي تتم عن طريق التلاعب في الدخل لتحقيق مكاسب تناسب الإدارة، وتمارس المحاسبة الإبداعية على جميع القوائم المالية دون استثناء، وينتج عن استخدام ممارساتها مشاكل خطيرة على المدى الطويل قد تعرض المؤسسة لوضع مالي صعب.

تقع مسؤولية اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية ضمن مسؤوليات المدقق حيث إثر قيامه بعملية التدقيق طبقاً لمعايير المراجعة تكون عليه مسؤولية اكتشاف الأخطاء وعمليات الغش وكذا اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية التي تنعكس على القوائم المالية بالسلب.

تعددت الاتجاهات والأساليب الحديثة للكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية وأبرزها لجان المراجعة التي أوصت بإنشاء لجنة مكونة من أعضاء غير تنفيذيين تقوم بتعيين المراجع الخارجي من أجل الزيادة في استقلاليته، ومن الأساليب المهمة أيضاً خفض مجالات الاختيار بين البدائل والحد من سوء استخدام بعض السياسات المحاسبية.

الفصل الثالث
الدراسة الميدانية

تمهيد:

بعد تطرقنا في الجانب النظري إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالتدقيق الخارجي وكذا المحاسبة الإبداعية، ومن أجل تدعيم ذلك قمنا بدراسة ميدانية في مكتب محافظ الحسابات في ولاية بسكرة، من خلال المقابلة الشخصية في جمع البيانات وذلك من أجل إبراز دور التدقيق الخارجي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية .

ومن خلال هذا الفصل التطبيقي سنعالج مبحثين المبحث الأول متعلق بطريقة وأدوات الدراسة، أما المبحث الثاني سنعرض فيه أهم نتائج الدراسة ومناقشتها.

المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة

سيتم التركيز في هذا المبحث في مطلبه الأول على مجتمع الدراسة من خلال التعريف بالمكتب و إظهار أهم مهامه، وفي المطلب الثاني سنتطرق إلى أدوات جمع البيانات، أما في المطلب الثالث و الأخير سنقوم بعرض المعطيات المجمعة.

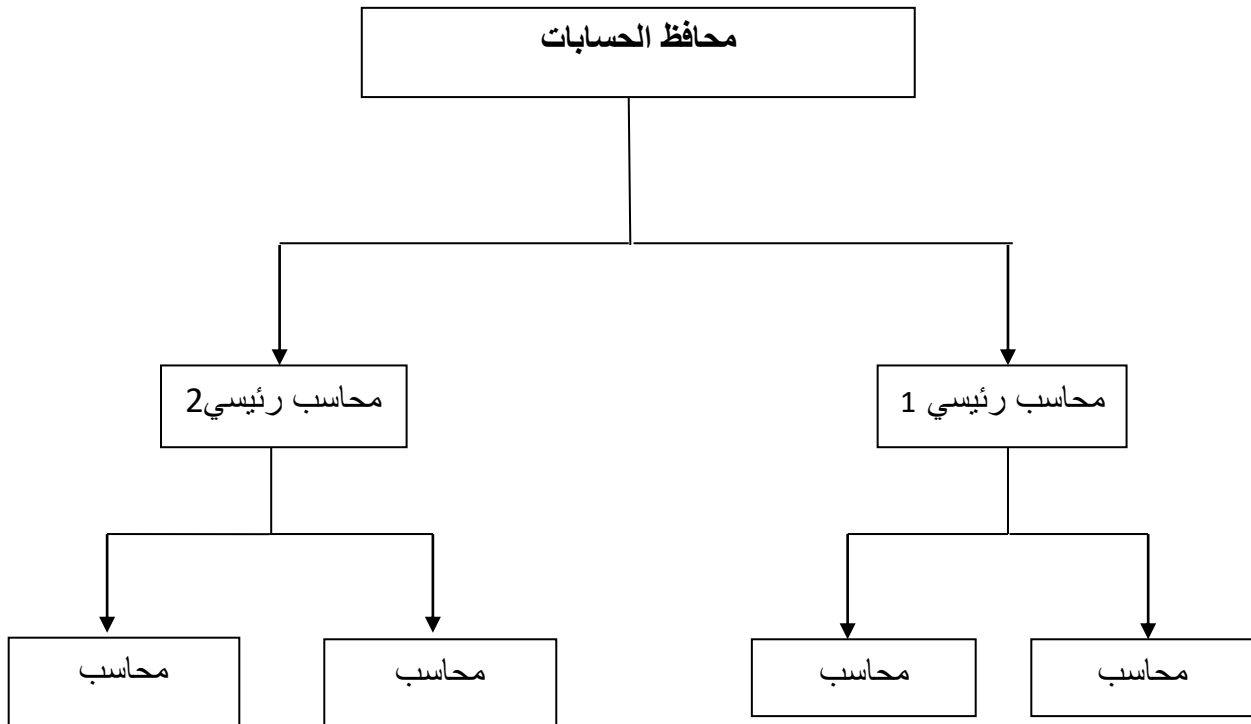
المطلب الأول: مجتمع الدراسة

أولاً : تعريف المكتب محل الدراسة

يقع مكتب محل الدراسة في ولاية بسكرة في التعاونية العقارية الازدهار رقم 99 طريق باتنة بسكرة بجانب مديرية الأشغال العمومية ومحطة المسافرين القديمة وهو مكتب محافظ الحسابات ومحاسب معتمد، يقوم هذا المكتب بعدة مهام وذلك حسب القانون 01/10 المتعلق بمهنة محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد والخبير المحاسب وذلك منذ 01 جانفي 1994 إلى يومنا هذا.

ثانياً : الهيكل التنظيمي لمكتب محل الدراسة

الشكل رقم 05: الهيكل التنظيمي لمكتب محافظ الحسابات



المصدر: مكتب محافظ الحسابات

ثالثاً: أهم المهام التي يقوم بها هذا المكتب

- يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماماً لنتائج عمليات السنة المنصرمة، وكذا الأمر بالنسبة للوضع المالي وممتلكات الشركات و الهيئات.
- يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسكرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص.
- يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من طرف مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو المسير .
- يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها، أو بين المؤسسات والهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة .
- يعلم المسيرين والجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه، ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة.
- يصادق على صحة وانتظام الحسابات المدمجة والمدعمة وصورتها الصحيحة، وذلك على أساس الوثائق المحاسبية وتقرير محافظي الحسابات لدى الفروع أو الكيانات التابعة لنفس مركز القرار.

المطلب الثاني: أدوات جمع البيانات

اعتمدنا في الجانب النظري لجمع البيانات على الكتب والمقالات العلمية التي لها علاقة بالموضوع محل الدراسة، كما اعتمدنا على بعض الدراسات التي تدور حول موضوع الدراسة، وهذا من أجل تغطية الجانب النظري للموضوع .

أما في الجانب التطبيقي فاعتمدنا على القيام بدراسة ميدانية لمكتب محافظ الحسابات دامت 15 يوماً، وقمنا بتتبع مختلف مهامه التي تفيدنا في الدراسة الحالية حيث تم الاعتماد على جمع بعض المعلومات والبيانات عن طريق المقابلة الشخصية مع محافظ الحسابات والمحاسبين الرئيسيين والثانويين في المكتب وتم العمل في التقييم على استخدام الطرق العلمية والعملية .

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

في هذا المبحث سيتم عرض النتائج المتحصل عليها بعد تتبعنا لعمل محافظ الحسابات وكيفية اكتشافه لممارسات المحاسبة الإبداعية.

المطلب الأول: تخفيض النتائج

من خلال المعلومات التي أوضحها محافظ الحسابات خلال قيامنا بالدراسة الميدانية تبين لنا مجموعة من الحالات التي تهدف إلى تخفيض الربح نذكر منها:

حالة التخفيض في رقم الأعمال:

وكان التلاعب في هذه الحالة من خلال تسجيل مصاريف نقل المخزونات والتأمينات وكل الأعباء التي تتعلق بعملية شراء المخزونات من خلال تسجيلها في طبيعتها د 62، د 65، د 66.

وقد خالفوا القانون 123-2 الذي ينص على أن تشمل تكلفة المخزونات جميع التكاليف المقتضاة لإيصال المخزونات إلى المكان وفي الحالة التي توجد عليها:

- تكاليف الشراء (المشتريات، المواد القابلة للاستهلاك، المصاريف المرتبطة بالمشتريات...)
- تكاليف التحويل (مصاريف المستخدمين والأعباء الأخرى المتغيرة والثابتة باستثناء الأعباء التي يمكن تحميلها لأي استعمال غير أمثل لقدرة الإنتاج في الكيان).
- المصاريف العامة، المصاريف المالية (طبقاً لأحكام النقطة 126-3).
- المصاريف الإدارية المنسوبة بشكل مباشر إلى المخزونات.

حيث تقيم المخزونات بتكلفة شرائها أي ثمن الشراء يضاف إليه جميع تكاليف الشراء (مصاريف النقل، مصاريف جمركية... إلخ) وتحسب تكلفة الشراء على أساس القانون التالي:

$$\text{تكلفة الشراء} = \text{قيمة البضاعة} + \text{المصاريف المتعلقة بعملية الشراء}$$

ومن عمليات التلاعب التي أفصح عليها محافظ الحسابات للمؤسسة "س" وجدنا التسجيل المحاسبي لعمليات شراء البضائع تم كما يلي:

- في 2019/05/25 اشترت المؤسسة "س" (التجارية) بضاعة بقيمة 30000 دج وبلغت مصاريف نقلها وشحنها 1000 دج، % 19 TVA سددت نقداً.

التسجيل المحاسبي:

		2019/05/25		
	30000	ح/ مشتريات البضاعة		380
	5700	ح/ ر.قابلة للاسترجاع		44566
35700		ح/ الصندوق	53	
		(فاتورة شراء بضاعة)		

		2019/05/25		
	30000	ح/ البضاعة		30
30000		ح/ مشتريات البضاعة	380	
		(دخول البضاعة إلى المخزن)		

		2019/05/25		
	1000	ح/ مصاريف النقل		624
	190	ح/ رسوم قابلة للاسترجاع		44562
1190		ح/ الصندوق	53	
		(تسديد مصاريف النقل)		

ومن خلال التسجيل المحاسبي للمؤسسة نلاحظ عدم تقيدها بالقانون المذكور أعلاه على أن المخزونات تقيم بتكلفة شرائها أي ثمن الشراء يضاف إليه جميع تكاليف الشراء، لهذا من المفترض يكون التسجيل الصحيح كالتالي:

		2019/05/25		
	31000	ح/ مشتريات البضاعة (30000+1000)		380
	5890	ح/ ر.قابلة للاسترجاع		44566
36890		ح/ الصندوق	53	
		(فاتورة شراء بضاعة مع مصاريف النقل)		

	31000	2019/05/25 ح/ البضاعة		30
31000		ح/ مشتريات البضاعة (دخول البضاعة إلى المخزن)	380	

التحليل:

تلجأ المؤسسة لتسجيل مصاريف النقل والتأمينات وكل المصاريف المتعلقة بعمليات الشراء في طبيعتها دون دمجها في تكلفة الشراء وذلك من أجل:

- التخفيض في رقم الأعمال كلما كانت المصاريف منخفضة أو منعدمة كلما انخفضت تكلفة شراء البضاعة الموجهة للبيع بعد إضافة هامش الربح الذي يحسب من خلال تكلفة البضاعة.
- تضخيم الأعباء في جدول حسابات النتائج لتكون بعد ذلك الأعباء أكبر من النواتج لتكون النتيجة منخفضة والمؤسسة في حالة خسارة.

ولترجمة هذا التلاعب بطريقة تطبيقية نحسب رقم الأعمال للمؤسسة "س" بالطريقتين القانونية والإبداعية علماً أن هامش الربح الذي تعتمد عليه المؤسسة "س" هو 20%.

أولاً: الطريقة القانونية

تكلفة الشراء = قيمة البضاعة + المصاريف المتعلقة بعملية الشراء

$$1000 + 30000 = \text{تكلفة الشراء}$$

$$31000 = \text{تكلفة الشراء}$$

هامش الربح = نسبة هامش الربح * تكلفة الشراء

$$31000 * 0.2 = \text{هامش الربح}$$

$$6200 = \text{هامش الربح}$$

رقم الأعمال = هامش الربح + تكلفة الشراء

$$31000 + 6200 = \text{رقم الأعمال}$$

$$37200 = \text{رقم الأعمال}$$

ثانيا : الحساب بالطريقة الإبداعية

تكلفة الشراء = قيمة البضاعة + المصاريف المتعلقة بعملية الشراء

$$\text{تكلفة الشراء} = 30000$$

هامش الربح = نسبة هامش الربح * تكلفة الشراء

$$\text{هامش الربح} = 30000 * 0.2$$

$$\text{هامش الربح} = 6000$$

رقم الأعمال = هامش الربح + تكلفة الشراء

$$\text{رقم الأعمال} = 30000 + 6000$$

$$\text{رقم الأعمال} = 36000$$

ونستنتج أن رقم الأعمال المحسوب بالطريقة القانونية أكبر من رقم الأعمال المحسوب بالطريقة الإبداعية وهذا ما تهدف إليه المؤسسة "س" وهو تخفيض رقم أعمالها وفق ممارسات المحاسبة الإبداعية.

المطلب الثاني: تعظيم النتائج

من خلال الملاحظات المقدمة من طرف محافظ الحسابات خلال عملية التدقيق الخارجي تبين لنا مجموعة من الحالات التي تهدف إلى تعظيم النتائج نذكر منها:

الحالة الأولى: الزيادة في رأس المال

أتاح معيار المحاسبة الدولي رقم 16 على أن الشركة لها الحرية في إظهار قيمة الأصول طويلة الأجل مثل الممتلكات والمعدات بعد امتلاكها بالتكلفة أو القيمة العادلة وهذا ما أتاح للمؤسسة التلاعب في قيمة الأصول.

وكان التلاعب في هذه الحالة من خلال سياسة إعادة تقييم الأصول وذلك بالمبالغة في إعادة تقييم الأصول الملموسة وكذا اختيارية تقييمها بطريقة التكلفة التاريخية أو القيمة العادلة.

ومن عمليات التلاعب التي أفصح عليها محافظ الحسابات للمؤسسة "س" عند تقييمها لقطعة أرض لاحظنا ما يلي:

- في 2021/06/08 اشترت المؤسسة "س" أرض مقابل 1000000 دج واختارت المؤسسة إعادة تقييم الأرض في فترة لاحقة وفي 2021/11/16 أعادت المؤسسة تقييم الأرض على أساس القيمة العادلة بمبلغ 2500000 دج وقامت بتسجيل القيد التالي:

	1500000	2021/11/16	ح/الأراضي	211
1500000		ح/ فرق إعادة التقييم	105	
		(إعادة تقييم أرض)		

جدول رقم 06: إعادة التقييم الأصل (الأرض)

ر.ح	اسم الحساب	قيمة الأصل قبل إعادة التقييم	قيمة الأصل بعد إعادة التقييم	فارق التقييم
211	أراضي	1000000	2500000	1500000

المصدر: مكتب محافظ الحسابات

التحليل:

لجأت المؤسسة لاختيار طريقة إعادة تقييم الأرض بالقيمة العادلة بدلا من التكلفة التاريخية لأن مبلغ شراء الأرض (1000000 دج) أقل من المبلغ إعادة التقييم (2500000 دج) وذلك من أجل الزيادة في رأس مالها.

أما التلاعب الثاني الذي تم اكتشافه من طرف محافظ الحسابات من خلال إجراءات التدقيق الخارجي في هذه الحالة كان في المبالغة في إعادة تقييم الأرض لأنه تبين بعد ذلك أن قيمة الأرض تتنافى مع مميزاتها وقيمتها بعد التقييم مبالغ فيها.

الحالة الثانية: الزيادة في رقم المبيعات

كان التلاعب في هذه الحالة من خلال عدم الدقة في تقييم المخزون وذلك بالمبالغة في التقييم من أجل تحسين الوضع المالي للشركة وزيادة أرباحها إضافة إلى التغيير الغير مبرر في طريقة تسعير المخزون .

ومن عمليات التلاعب التي أفصح عليها محافظ الحسابات للمؤسسة "س" في حالة طريقة تسعير مخزوناتنا لاحظنا ما يلي:

جدول رقم 07: المخزون السلعي للمؤسسة "س"

n	الوحدات	سعر الوحدة	إجمالي المبلغ
22/05/2019	2000	10	20000
13/04/2019	3000	8	24000
07/03/2019	2500	6	15000
28/02/2019	1000	4	4000
20/01/2019	1500	3	4500

المصدر: مكتب محافظ الحسابات

- في 2019/05/25 باعت المؤسسة 1000 وحدة وكانت تستخدم طريقة الوارد أخيرا الصادر أولا (Lifo)

تكلفة البضاعة المباعة في 2019/05/25 تحسب بالطريقة التالية :

$$\text{تكلفة البضاعة المباعة} = 3 * 1000$$

$$\text{تكلفة البضاعة المباعة} = 3000$$

- في 2019/05/30 باعت المؤسسة 1500 وحدة وكانت تستخدم طريقة الوارد أخيرا الصادر أولا (Lifo)

تكلفة البضاعة المباعة في 2019/05/30 تحسب بالطريقة التالية :

$$\begin{aligned} \text{تكلفة البضاعة المباعة} &= 4*1000+3*500 \\ \text{تكلفة البضاعة المباعة} &= 5500 \end{aligned}$$

- في 2019/06/03 باعت المؤسسة 1000 وحدة وقامت بتغيير طريقة تسعير المخزونات من طريقة الوارد أخيرا الصادر أولا LIFO إلى طريقة الوارد أولا الصادر أولا FIFO والتغيير كان غير مبررا.

تكلفة البضاعة المباعة في 2019/05/30 تحسب بالطريقة التالية :

$$\begin{aligned} \text{تكلفة البضاعة المباعة} &= 10*1000 \\ \text{تكلفة البضاعة المباعة} &= 10000 \end{aligned}$$

التحليل:

لجأت المؤسسة لتغيير طريقة تسعير مخزوناتها من طريقة الوارد أخيرا الصادر أولا LIFO إلى طريقة الوارد أولا الصادر أولا FIFO وكان التغيير غير مبررا وذلك بسبب ارتفاع سعر الوحدات في الأشهر الأخيرة حيث غيرت في طريقة التسعير من أجل رفع رقم المبيعات.

المطلب الثالث: عرض نتائج الدراسة و اختبار الفرضيات

أولاً: عرض نتائج الدراسة

قام محافظ الحسابات من خلال قيامه بعملية التدقيق الخارجي باكتشاف استخدام المؤسسات لممارسات المحاسبة الإبداعية حيث توصل إلى ما يلي:

- هنالك مؤسسات تفضل استخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية من أجل تعظيم أرباحها وذلك لعدة أسباب منها زيادة رأس مال المؤسسة، الحصول على القروض أو بعض الامتيازات (الجباية أو المالية)، من أجل تعظيم الأرباح والحصول على توزيع أرباح صورية، من أجل جذب مستثمرين جدد...إلخ.
- هنالك مؤسسات أخرى تفضل استخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية من أجل تخفيض الأرباح وذلك لعدة أسباب منها تخفيض تسديد الضرائب والتهرب منها، تخفيض الأرباح قصد غبن أحد الشركاء، من أجل البقاء في الامتيازات التي تقرها قوانين الاستثمارات...إلخ.
- إن أغلب المؤسسات التي تم تدقيقها تستخدم ممارسات المحاسبة الإبداعية في حسابات الأصول خاصة التثبيتات والمخزونات وذلك في جانب إعادة التقييم والإهلاك، ذلك لوجود حرية التلاعب فيها.

ثانياً: اختبار الفرضيات

من خلال دراستنا لموضوعنا هذا من الجانب التطبيقي يمكننا الإجابة على بعض التساؤلات الفرعية السابقة وذلك باختبار الفرضيات كما يلي:

اختبار الفرضية الأولى:

من خلال تتبع ما قام به محافظ الحسابات من خلال عملية التدقيق للمؤسسات خلال دراستنا الميدانية اتضح لنا أن إجراءات التدقيق الخارجي تساهم في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ومنه نستطيع القول أن الفرضية الأولى صحيحة ومؤكدة.

اختبار الفرضية الثانية:

اتضح لنا أن باعتماد المدقق الخارجي على تأهيله العلمي وخبرته العملية يستطيع الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

اختبار الفرضية الثالثة:

من خلال تتبع عمل محافظ الحسابات محل الدراسة لاحظنا بأن المدقق عند قيامه بعملية التدقيق يقوم ببعض الإجراءات و الاختبارات التي تهدف إلى الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ومنه نقول إن الفرضية صحيحة .

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا التطبيقية حاولنا الإجابة على إشكالية الدراسة والمتمثلة في ما هو دور التدقيق الخارجي في الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها؟ وذلك عن طريق المقابلة الشخصية والملاحظات في مكتب محافظ الحسابات في ولاية بسكرة، فقمنا بعرض بعض الحالات لممارسات المحاسبة الإبداعية التي تم اكتشافها من طرف المدقق الخارجي وبعد تحليل النتائج المتوصل إليها واختبار صحة الفرضيات توصلنا إلى أن التدقيق الخارجي له دور فعال في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

خاتمة

خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع دور التدقيق الخارجي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية حاولنا أن نجيب على الإشكالية الرئيسية للموضوع المتمثلة في ما مدى مساهمة التدقيق الخارجي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وللإجابة على هذه الإشكالية قسمنا الدراسة إلى ثلاث فصول فصلين للجانب النظري للموضوع والفصل الأخير خصص للدراسة الميدانية لمكتب محافظ الحسابات بولاية بسكرة، وذلك من خلال المناهج المذكورة سابقا وانطلاقا من الجانب النظري والدراسة الميدانية واختبار الفرضيات توصلنا إلى النتائج والتوصيات التالية:

أولا النتائج:

من خلال دراستنا للموضوع وبناء على الأهداف المرجوة من الدراسة توصلنا لنتائج التالية:

- المحاسبة الإبداعية هي مجموعة من الأساليب والممارسات الحديثة التي يعتمدها المحاسب المتميز مستغلا معرفته للقواعد والقوانين المحاسبية في معالجة البيانات المالية وذلك من خلال الاستفادة من ثغرات القانون في الخيارات المتاحة في المعايير المحاسبية وذلك لتحقيق أهداف معينة.
- المحاسبة الإبداعية هي ممارسات غير أخلاقية.
- تمارس المحاسبة الإبداعية في مختلف القوائم المالية ولا تنحصر في قائمة مالية معينة.
- مسؤولية المدقق تكمن في إبداء الرأي حول البيانات المالية المقدمة.
- يوجد إدراك لدى المدققين الخارجيين لأساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في القوائم المالية.
- تؤثر خبرة المدقق الخارجي العملية وكفاءته العلمية في الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها.
- معايير العمل الميداني للمدقق الخارجي تساهم بشكل فعال للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.
- من أهم دوافع استخدام الإدارة لممارسات المحاسبة الإبداعية تحسين الأداء المالي للمؤسسة من أجل التأثير الإيجابي على سمعتها أما الدافع الثاني هو العكس وذلك من أجل تخفيض أرباحها للتهرب من الضرائب.

ثانيا التوصيات:

وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال دراستنا لموضوعنا هذا يمكننا تقديم مجموعة من التوصيات نذكر منها:

- نوصي بتشديد العقوبات لحالات التلاعب المحاسبي والتحريف في القوائم المالية.
- نوصي بضرورة بث الوعي الكافي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية حول مخاطر استخدام المحاسبة الإبداعية وأثارها السلبية.
- نوصي بضرورة زيادة اهتمام المدققين الخارجيين بمعرفة أساليب المحاسبة الإبداعية والحرص على اكتشاف ومحاربة ممارساتها.
- ضرورة عقد مؤتمرات وندوات ولقاءات علمية حول المحاسبة الإبداعية وبيان أضرارها ووسائل الحد منها.

خاتمة

- نوصي بزيادة الاهتمام بتدريب وتأهيل المدققين الخارجيين بشكل مستمر لتسهيل عمليات اكتشاف ومحاربة ممارسات المحاسبة الإبداعية.
- يجب تشديد الرقابة من قبل الجهات الرقابية المتخصصة على المؤسسات التي تستخدم المحاسبة الإبداعية.
- نوصي بضرورة اهتمام الباحثين والأكاديميين بموضوع المحاسبة الإبداعية ومدى خطورتها وانعكاساتها السلبية على أداء المؤسسات مستقبلاً.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

الفهرس	
الصفحة	البيان
	البسمة
	الشكر والتقدير
	الإهداء
	ملخص الدراسة
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
أ- هـ	المقدمة
35 -06	الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق الخارجي
07	تمهيد
08	المبحث الأول: ماهية التدقيق الخارجي
08	المطلب الأول: النبذة التاريخية للتدقيق الخارجي.....
10	المطلب الثاني: تعريف التدقيق الخارجي.....
11	المطلب الثالث: أنواع التدقيق الخارجي.....
13	المطلب الرابع: أهداف التدقيق الخارجي.....
15	المبحث الثاني: أساسيات التدقيق الخارجي وعلاقته بالمحاسبة
15	المطلب الأول: معايير التدقيق الخارجي.....
20	المطلب الثاني: فروض التدقيق الخارجي.....
22	المطلب الثالث: إجراءات التدقيق الخارجي.....
25	المطلب الرابع: علاقة التدقيق الخارجي بالمحاسبة.....
27	المبحث الثالث: منهجية التدقيق الخارجي
27	المطلب الأول: قبول المهمة والتخطيط لعملية التدقيق.....

قائمة المحتويات

29	المطلب الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية.....
31	المطلب الثالث: كتابة التقرير.....
35	خلاصة الفصل
55-36	الفصل الثاني: الإطار النظري للمحاسبة الإبداعية
37	تمهيد
38	المبحث الأول: ماهية المحاسبة الإبداعية
38	المطلب الأول: نشأة المحاسبة الإبداعية.....
39	المطلب الثاني: مفهوم المحاسبة الإبداعية.....
40	المطلب الثالث: دواعي استخدام المحاسبة الإبداعية.....
41	المبحث الثاني: جوانب المحاسبة الإبداعية
41	المطلب الأول: أشكال المحاسبة الإبداعية والمنظور الأخلاقي لها.....
44	المطلب الثاني: أساليب المحاسبة الإبداعية.....
48	المطلب الثالث: نتائج استخدام المحاسبة الإبداعية.....
50	المبحث الثالث: مهمة التدقيق الخارجي اتجاه ممارسات المحاسبة الإبداعية
50	المطلب الأول: مسؤولية المدقق اتجاه سلوك المحاسبة الإبداعية.....
51	المطلب الثاني: الاتجاهات والأساليب الحديثة لكشف المحاسبة الإبداعية.....
53	المطلب الثالث: الإجراءات والاختبارات التي يطبقها المدقق للحد من المحاسبة الإبداعية.....
55	خلاصة الفصل
66-56	الفصل الثالث: الدراسة الميدانية
57	تمهيد
58	المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة
58	المطلب الأول: مجتمع الدراسة.....
59	المطلب الثاني: أدوات جمع البيانات.....

قائمة المحتويات

60	المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها
60	المطلب الأول: تعظيم النتائج.....
64	المطلب الثاني: تخفيض النتائج.....
67	المطلب الثالث: عرض نتائج الدراسة واثبات الفرضيات.....
68	خلاصة الفصل
70	الخاتمة
77	قائمة المراجع
	الملاحق
81	ملحق 1
82	ملحق 2
83	ملحق 3
84	ملحق 4

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

الكتب:

- 1- أحمد حامد حجاج، وكمال الدين سعيد، 1989، المراجعة بين النظرية والتطبيق، دار المريخ للنشر، الرياض.
- 2- أحمد فايد نور الدين، 2015، التدقيق المحاسبي وفقاً للمعايير الدولية، الطبعة الأولى، دار الجنان للنشر، عمان.
- 3- أحمد محمد علوان علوان، و إبراهيم جابر السيد أحمد، 2019، المحاسبة الإبداعية، دار العلم والإيمان لنشر و التوزيع، مصر .
- 4- تامر مزيد رفاعه، 2017، أصول تدقيق الحسابات وتطبيقاته على دوائر العمليات في المنشأة، دار المناهج للنشر، عمان .
- 5- رزق أبو زيد الشحنة، 2015، تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقاً لمعايير التدقيق الدولية الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان .
- 6- زاهره عاطف سواد، 2009، مراجعة الحسابات والتدقيق، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر، عمان .
- 7- عبد الرؤوف صالح أحمد المليجي، وجابر السيد أحمد إبراهيم، 2019، إدارة الأرباح، دار العلم والإيمان للنشر و التوزيع .
- 8- عبيد سعد شريم، ولطف حمود بركات، 2011، أصول مراجعة الحسابات، دار الأمين للنشر، صنعاء.
- 9- علي عبد الصمد عمر، 2017، حوكمة المؤسسات بين المحاسبة المالية و التدقيق المحاسبي، دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع، الجزائر.
- 10- عوض لبيب فتح الله الديب، وشحاتة السيد شحاتة، 2013، أصول المراجعة الخارجية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية.
- 11- غسان فلاح المطارنة، 2006، تدقيق الحسابات المعاصر الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان .
- 12- محمد بوتين، 2005، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 13- محمد فضل مسعد، وخالد راغب الخطيب، 2009، دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر، عمان .
- 14- نواف محمد عباس الرماحي، 2009، مراجعة المعاملات المالية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر، عمان .

15- هادي التميمي، 2006، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان .

المجلات:

1 أحمد الحاج فوزي، رحيمة العيفة، سارة بوضياف، 2021، المنظور الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية وأثره على القوائم المالية، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، ص 39-51.

2- المبيضين، طارق حماد عبد المنعم، أسامة، 2010، دور المحاسبة الإبداعية في نشو الأزمة المالية العالمية و فقدان الموثوقية في البيانات من وجهة مدققي الحسابات والاساتذة الجامعي، أبحاث اقتصادية وادارية.

3- بن عباس ريان، تفرارات يزيد، تمرابط زينب، 2021، دور المحاسبة القضائية في الحد من أساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية، دراسة عينة من خبراء المحاسبين، محافظي الحسابات، و محاسبين، و أكاديميين، مجلة دراسات و ابحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، ص 534-555 .

4- بن موفقي علي، 2019، دور مدقق الحسابات في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية وانعكاسه على موثوقية القوائم المالية، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية، ص 067-091 .

5- بوجحطو حكيم، أكرم شتيح، 2019، معايير المحاسبة الدولية كآلية للحد من آثار المحاسبة الإبداعية في ظل التكنولوجيا المعلومات، مجلة المحاسبة، التدقيق والمالية.

6- خمقاني الزمان خمقاني، صديقي مسعود، 2015، واقع ممارسات المحاسبة الإبداعية في البيئة الجزائرية واجراءات استبعادها من التقارير المالية دراسة حالة عينات من الشركات البترولية للفترة 2012-2013، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية.

7- سالم محمد دينوري، علاق فاطمة، 2017، دور المراجع الخارجي في الحد من مظاهر المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية، دراسة عينة من مراجعي الحسابات لولاية الوادي، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية.

8- عيسى سمير كامل محمد، 2008، أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح ، دراسة تطبيقية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية.

الأطروحات والرسائل:

- 1- آسيا هيري، 2018، فعالية التدقيق الخارجي وفق أخلاقيات المهنة في تحسين جودة معلومات تقرير المدقق، رسالة دكتوراه، أدرار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، الجزائر.
- 2- سبيعة ناهد، 2021، دور حوكمة الشركات في الحد من سلبيات المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية، دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب -أوماش-بسكرة، رسالة دكتوراه، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- 3- عبد القادر عوايدي، 2022، استخدام آليات حوكمة الشركات للحد من الممارسات السلبية للمحاسبة الإبداعية دراسة حالة مجمع صيدال، رسالة دكتوراه، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- 4- فداوي أمينة، 2014، دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، رسالة دكتوراه، مجلة الجامعة، ص 243 .

ثانيا: باللغة الأجنبية

- 1- Balaciu, diana, Bogdan, Victoria, Vladu, Alina Beatrice. (2009). A brief review of creative accounting literature and consquences in practice . *Annules Universitatis Apulensis Oeconomica*, 11.
- 2- Mulford, C. W, Comiskey, E.E, (2005). *the financial game :detecting creative accounting practices*. John Wiley & Sons.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

بسكرة في: 09 - 05 - 2022
إلى السيد: مكتب محافظ الحسابات
"نجاعي علي" بسكرة



جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
عمادة الكلية

الرقم: 585 / ل.ق.ت.ت / 2022

طلب مساعدة لاستكمال مذكرة التخرج

دعما منكم للبحث العلمي، نرجو من سيادتكم تقديم التسهيلات اللازمة للطلاب:

1 - علاوة نسيمية

2 - هامل منى

المسجلان بالسنة: ثانية ماستر تخصص: محاسبة وتدقيق

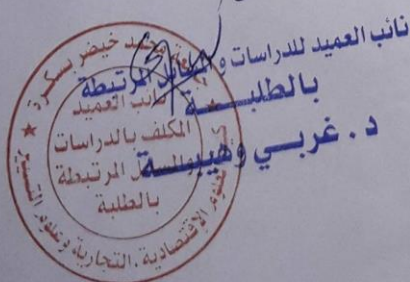
وذلك لاستكمال الجانب الميداني لمذكرة الماستر المعنونة ب:

" دور التدقيق الخارجي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية "

تحت إشراف: د/ بلوفي عبد الحكيم

في الأخير تقبلوا منا أسى عبارات التقدير والاحترام

عميد الكلية



تأشيرة المؤسسة المستقبلية



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

بسكرتيرة في: 06.02.19

جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم المحاسبة والمالية والإحصاء

إذن بالطبع

أنا الممضي أسفله الأستاذ: يلو في عبد الحكيم

الرتبة: أستاذ

قسم الارتباط: علوم مالية والمحاسبة

أستاذ مشرف على مذكرة ماستر/الليسانس-للتألم (ة): علاوة نسيمة وجمال حتى

الشعبة: علوم المالية والمحاسبة

التخصص: محاسبة وتدقيق

بعنوان: دور التدقيق الخارجى فى الحد من مخاطر

المحاسبة الإبداعية

ارخص بطبع المذكرة المذكورة.

رئيس القسم

الأستاذ المشرف





تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز بحث

(ملحق القرار 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020)

أنا الممضي أدناه،

السيد: عبد الواد تدميم

الصفة: طالب أستاذ باحث باحث دائم

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 81199908590008 الصادرة بتاريخ: 2017...03...27

المسجل بكلية: العلوم الاقتصادية... قسم: العلوم الاقتصادية والمحاسبية

والمكلف بإنجاز أعمال بحث: مذكرة التخرج مذكرة ماستر مذكرة ماجستير

أطروحة دكتوراه

تحت عنوان: دور التدقيق الخارجي في الحد من ممارسات المحاسبية الجامعية

أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في انجاز البحث وفق ما ينصه القرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

التاريخ: 19 جوان 2020

امضاء المعني بالأمر



تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز بحث

(منحق القرار 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020)

أنا الممضئ أدناه،

السيد: كامل جوي

الصفة: طالب أستاذ باحث باحث دائم

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: ١٨٩٩٦٩٢٢٠١٦٦٢٩ الصادرة بتاريخ: ٢٠١٧/١٠/٢٤

المسجل بكلية: علوم اقتصادية قسم: العلوم المالية والمحاسبة

والمكلف بإنجاز أعمال بحث: مذكرة التخرج مذكرة ماستر مذكرة ماجستير

أطروحة دكتوراه

تحت عنوان: دور التدقيق الخارجي في الحد من مخاطر رسا

الرجاسية المالية

أصرح بشرفي أنني التزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة
أكاديمية المطلوبة في انجاز البحث وفق ما ينصه القرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 المحدد
قواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

التاريخ: ٢٠٢٠/١٠/٢٧

إمضاء المعني بالأمر